تداعيات و انعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجز ائري (2011-2026)

حمودة المختار سالم كلوخ
كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة الزنتان
Hammuda1959@gmail.com

علي مصباح عمر الصلف
كلية القانون والعلوم السياسية/جامعة غريان،
Alisolf74@gmail.com

الملخص

تهدف هذه الدراسة الي تحليل التداعيات والانعكاسات الناتجة عن الازمة الليبية علي الامن القومي للجزائر وعن تقييم الدور المحوري الذي تقوم به الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تفتقده ليبيا منذ 2011 وذلك من خلال التركيز علي دراسة مقومات العلاقة بين البلدين والتحديات المشتركة وفهم المقاربة الجزائرية للتعامل مع اطراف الازمة الليبية في الداخل والفاعلين الإقليميين والدوليين الذين لديهم مصالح اقتصادية وجيوسياسية واستراتيجية في هذا البلد الذي يحتل موقعا جغرافيا مميزا وثروات طبيعية هائلة. لتحقيق هذه الأهداف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل تحليل وتفسير اسباب الازمة الليبية وتطورها وتحديد تداعياتها وانعكاساتها على دول الجوار كما اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة من خلال التركيز على تأثيرات الازمة الليبية علي دولة الجزائر بصفة خاصة واستخلاص النتائج التي يمكن تعميمها على كل الدول المجاورة لليبيا. انطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان الأزمة الليبية لم تكن شأنا ليبيا خالصا، بل كان لها ارتدادات وتداعيات خطيرة على الامن القومي لدول الجوار وخاصة دولة الجزائر الامر الذي دفعها للتحرك في جميع الاتجاهات لتسوية الازمة الليبية وذلك من خلال العديد من المبادرات سواء مع أطراف الازمة الليبية او مع الفاعلين على المستوي الإقليمي والدولي.

توصلت الدراسة الي جملة من النتائج أهمها ان العلاقات الليبية الجزائرية ذات جذور عميقة وقائمة على اعتبارات جغرافية وتاريخية وثقافية ودينية واستراتيجية وهذا بدوره مكن الجزائر من ان تضطلع بدور محوري وحيوي في حل الازمة الليبية من خلال تبني استراتيجية تقوم علي الدبلوماسية الناعمة والحكيمة والوساطة الإقليمية وتدعو الي حوار شامل لا يقصي فيه أي طرف مع التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي والحفاظ على وحدة التراب الليبي وهذا يؤكد ان سلوك الجزائر في تعاملها مع الازمة الليبية يقوم وفقا للعقيدة الأمنية الجزائرية ولمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية. وبالرغم من نجاح الجهود الجزائرية في بناء علاقات قوية بين أطراف الصراع وتهيئة مناخ مناسب للتفاوض والحوار الا ان هذه الجهود واجهتها تحديات وعراقيل عديدة أهمها التدخلات الإقليمية والدولية المتعددة

وتضارب مصالحها والذي ادي الي تعقيد الازمة واطالة امدها. خلصت الدراسة بان الاستراتيجية الجزائرية تبقي الخيار الأفضل لتسوية الازمة الليبية بشرط وجود تنسيق وتوافق بين القوي المحلية والقوي الإقليمية والدولية.

Abstract:

This study seeks to analyze the repercussions and implications of the Libyan crisis on Algeria's national security and the pivotal role that Algeria plays in achieving the political, economic and social stability that Libya has lacked since 2011. This is done by focusing on studying the foundations of relations between the two countries, the common challenges they face, and understanding the Algerian approach to dealing with the parties of Libyan crisis and the regional and international actors who have economic, geopolitical and strategic interests in this country, which occupies a unique geographical location and has enormous natural resources.

To achieve these objectives, the study adopted a descriptive-analytical approach to analyze and interpret the causes and development of the Libyan crisis, and to identify its repercussions and impacts on neighboring countries. The study also employed a case study methodology, focusing specifically on the effects of the Libyan crisis on Algeria, and drawing conclusions that can be generalized to all of Libya's neighbors. The study was based on the premise that the Libyan crisis was not solely a Libyan affair, but rather had serious repercussions and consequences for the national security of neighboring countries, particularly Algeria. This prompted Algeria to take action on all fronts to resolve the Libyan crisis through numerous initiatives, both with parties to the Libyan conflict and with regional and international actors.

The study reached several conclusions, most notably that Libyan-Algerian relations are deeply rooted and based on geographical, historical, cultural, religious, and strategic considerations. This, in turn, enabled Algeria to play a pivotal and vital role in resolving the Libyan crisis by adopting a strategy based on soft and wise diplomacy and regional mediation. This strategy calls for an inclusive dialogue that leaves no party out, while emphasizing the rejection of any foreign intervention and the preservation of Libyan territorial integrity. This confirms that Algeria's approach to the Libyan crisis is in accordance with its security doctrine and the principles of its foreign policy. Despite the success of Algerian efforts in building strong relationships between the conflicting parties and creating a suitable environment for negotiation and dialogue, these efforts faced many challenges, most notably the multiple regional and international interventions and their conflicting interests, which complicated

and prolonged the crisis. The study concluded that the Algerian strategy remains the best option for resolving the Libyan crisis, provided there is coordination and consensus among local, regional, and international powers.

استلام الورقة: 16-02-2026 - قبول الورقة: 24-02-2026 - نشر الورقة: 02-03-2026

المقدمة:

منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية التي أطاحت بنظام معمر القذافي في عام 2011 ضمن سياق ما يعرف بالربيع العربي وبمساعدة خارجية تحت مضلة الأمم المتحدة دخلت البلاد في حالة من الفراغ السياسي والأمني وغرقت الدولة في الفوضى والانقسامات والنزاعات الداخلية الامر الذي ادي الي تفكك مؤسسات الدولة وفتح الباب واسعا اما التدخلات الخارجية من قبل قوي إقليمية ودولية تتعارض مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية مما جعلها تتدخل في دعم طرف ضد اخر لتحقيق أهدافها والذي بدوره ادي الي تفاقم الازمة واطالة امد الصراع واستمرار حالة عدم الاستقرار. أدت هذه الفوضى الي انتشار عمليات بيع السلاح وتهريبه وزيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة ليس فقط في ليبيا بل ايضا عبر الحدود مع دول الجوار التي بات امنها القومي تحت تهديدات خطيرة وتعتبر دولة الجزائر من أكثر الدول تأثرا بالأزمة الليبية بحكم الجوار والتماس المباشر وهو الإقليم المتصل والمفتوح جغرافيا على الصحراء الكبرى حيث تتشارك ليبيا الحدود مع الجزائر على طول ما يقارب الألف كيلومتر.

هذه التهديدات الخطيرة أثارت مخاوف دولة الجزائر على امنها القومي وهو ما دفع السياسة الخارجية الجزائرية الي التحرك في جميع الاتجاهات من خلال الجهود الدبلوماسية المختلفة مع الأطراف الفاعلة على المستوي الداخلي ومحاولة تهيئة الظروف المناسبة لجمع الفرقاء الليبيين بالتوازي مع القيام بعدة مبادرات مع الفاعلين على المستوي الإقليمي والدولي من اجل تسوية الازمة بالطرق السلمية. من خلال هذا المنظور فان هذه الدراسة تسعي الي تحليل التداعيات والانعكاسات الناتجة عن الازمة الليبية على الامن القومي للجزائر وعن تقييم الدور المحوري الذي تقوم به الجزائر لتسوية الازمة وتحديد أبرز التحديات التي تواجهها.

إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة محاولة الإجابة على التساؤل التالي: ما هي تداعيات وانعكاسات الأزمة الليبية على الامن القومي لدولة الجزائر وماهي السياسات والاستراتيجيات التي اتخذتها الجزائر لمواجهتها؟ بالإضافة إلى ذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماهي الاسباب الداخلية والخارجية للازمة الليبية؟

2- ماهي طبيعة العلاقات الليبية الجزائرية وماهي مكانة ليبيا في العقيدة الأمنية الجزائرية؟

3- ما هي طبيعة التداعيات والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية للأزمة الليبية على الأمن القومي الجزائري وما هي الاستراتيجيات التي اتخذتها الجزائر لمواجهتها؟

4- ما مدي مساهمة الجزائر في وضع حد للازمة الليبية وماهي التحديات التي تعرقل جهودها؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الأزمة الليبية لم تكن شأنا ليبيا خالصا، بل كان لها انعكاسات وتداعيات متعددة على دول الجوار وخاصة دولة الجزائر كما ستحاول الدراسة التحقق من النظريات الفرعية التالية:

1- ان تحقيق الامن والاستقرار في ليبيا يؤدي بدوره الي تدعيم الاستقرار والامن القومي للدول المجاورة وخاصة دولة الجزائر

2- ان العلاقات التاريخية والجغرافية والثقافية بين البلدين تؤهل الجزائر للاضطلاع بدور محوري في تسوية الازمة الليبية

3- ان التنسيق مع الفاعلين الإقليميين والدوليين شرط أساسي لنجاح الجهود الجزائرية لحل الازمة الليبية

أهداف الدراسة: تسعي الدراسة الي تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحليل الأسباب الداخلية والخارجية للازمة الليبية

2- تحليل مقومات العلاقات الليبية الجزائرية والتحديات المشتركة

3- تحديد تداعيات وانعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري

4- تقييم استراتيجية الجزائر لمواجهة تداعيات وانعكاسات الازمة الليبية

5- تقييم دور الجزائر في حل الازمة الليبية

أهمية الدراسة: تتجلي أهمية الدراسة في جانبين اساسيين،

1- الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في محاولة الكشف عن طبيعة عدم الاستقرار والتوتر في دولة معينة على الامن القومي للدول المجاورة، بالإضافة الي تحليل وتقييم استراتيجيات وإجراءات الدول المتأثرة لمواجهة التداعيات والانعكاسات التي تهدد امنها واستقرارها. ان دراسة هذه الظاهرة مع التركيز على الجزائر كدراسة حالة سيؤدي دون شك الي الحصول على نتائج مهمة تسهم في اثراء الدراسات السياسية والأمنية والاستراتيجية وتفتح الباب لدراسات اخري حول الامن القومي الوطني والإقليمي والدولي.

2- الأهمية العملية:

ان تحليل أسباب اندلاع الازمة الليبية الداخلية والخارجية وتداعياتها وانعكاساتها على دول الجوار مع التركيز علي دولة الجزائر التي لديها علاقات تاريخية وسياسية واستراتيجية بحيث تتأثر كل دولة بما يحدث في الدولة الأخرى، واضافة الي تحليل رد فعل الدولة المتأثرة في الإطار الإقليمي والدولي سيوفر مادة سياسية وقانونية تلخص الدروس المستفادة والتي

تساعد صانعي القرار والسياسيين في كيفية التعامل ليس فقط بما يتعلق بالأزمة الليبية بل أيضا في التعامل مع أزمات مشابهة في قارات العالم المختلفة.

منهجية الدراسة

يعتبر استخدام المناهج في الدراسات البحثية بمثابة البوصلة التي توجه افكار الباحث وتصنفها في قالب علمي منظم وعلمي بحيث يسهل الوصول إلى محاولة حقيقية لتقديم تفسير مقبول لموضوع الدراسة ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والاستقرائي ومنهج دراسة الحالة للتعرف على تداعيات وانعكاسات الازمة الليبية علي دولة الجزائر وانطلقت من فرضية مفادها ان الأزمة الليبية لم تكن شأنا ليبيا خالصا، بل كان لها انعكاسات وتداعيات متعددة على دول الجوار وخاصة دولة الجزائر. ان التعرف على التهديدات الناجمة عن الازمة الليبية وكيف يمكن ان تؤثر سلبا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والصحي والامني والاستراتيجي والذي يمثل في مجمله عناصر الامن القومي وتحليل سلوك الدولة المتأثرة ليس موضوعا مهما فقط على المستوي المحلي بل يمكن استخلاص الدروس والنتائج المهمة على المستوي الإقليمي (دول الجوار).

تقسيمات الدراسة

المبحث الاول: الأسباب الداخلية والخارجية للازمة الليبية

المطلب الاول: الاسباب الداخلية للازمة الليبية

المطلب الثاني: الاسباب الخارجية للازمة الليبية

المطلب الثالث: الازمة الليبية من الصراع المسلح الى الانقسام السياسي

المبحث الثاني: العلاقات الليبية الجز ائرية: الاهمية والخصوصية

المطلب الاول: الروابط الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية المشتركة

المطلب الثاني: المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة

المطلب الثالث: ليبيا في العقيدة الامنية الجزائرية

المبحث الثالث: الدور الجز ائري في تسوية الازمة الليبية

المطلب الاول: مبادئ الساسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي الجزائري وأبعاده

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية والتحديات التي تواجهها

الخاتمة والتوصيات

المبحث الاول: الأسباب الداخلية والخارجية للازمة الليبية

مقدمة

انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الأزمة الليبية لا تشكل خطرا وتهديدا على الامن القومي الليبي فحسب، بل كان لها ارتدادات وانعكاسات وتداعيات أخري على دول الجوار وخاصة دولة الجزائر، ان الازمة الليبية لم تكن شأنا ليبيا خالصا خاصة إذا نظرنا الي الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت الي اندلاع الازمة او التدخلات الخارجية بعد سقوط النظام في 2011. هذه التدخلات قد أدت إلى تأزم الأوضاع وأطالت أمد الصراع وشكلت تحديا خطيرا على ليبيا والدول المجاورة لها وخاصة دولة الجزائر. ومن اجل التحقق من صحة هذه النظرية أمبيريقيا يتطلب الأمر مناقشة أسباب الأزمة في ليبيا وتطورها من الصراع المسلح الي الانقسام السياسي وما هي انعكاسات وتداعيات هذه الازمة على الأمن القومي الجزائري وما هي طبيعة الدور الجزائري لحل الازمة ومواجهة تداعياتها وماهي الصعوبات التي اعاقت الدور الجزائري في تسوية الازمة الليبية؟

قبل الحديث عن الأسباب الداخلية والخارجية التي أدت الي اندلاع الاحداث في ليبيا في 2011 الأزمة الليبية وتطورها ووصولها الي الانقسام السياسي الحالي يجب الإشارة أولاً إلى الموقع الجغرافي المميز لليبيا إضافة الي تاريخها وأهميتها الاقتصادية والإستراتيجية على المستوي الإقليمي والدولي. تقع ليبيا في شمال قارة أفريقيا وجنوب غرب قارة اسيا وجنوب اوروبا وبالتالي فهي تعتبر بمثابة نقطة اتصال بين قارات العالم، تتشارك ليبيا حدودها مع ست دول، تونس في الشمال الغربي والجزائر من الغرب ومصر في الشرق والسودان في الجنوب الشرقي، وتشاد في الجنوب، والنيجر في الجنوب الشرقي. تتمتع أيضا بساحل طويل على البحر الأبيض المتوسط (حوالي 1900 كم) وتبلغ مساحتها حوالي 1.8 مليون كيلومتر مربع (700000 ميل مربع)، وتعتبر رابع أكبر دولة في أفريقيا والسادسة عشر في العالم من حيث المساحة. إضافة الي موقعها الاستراتيجي وحجمها الكبير، فهي دولة غنية بمواردها الاقتصادية حيث تعتبر من أكبر عشر دول في العالم من حيث احتياطي النفط المثبت[1]، والمقدر بحوالي46.4 مليار برميل من احتياطات النفط، وحوالي 61 ترليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية، انه بإمكان ليبيا زيادة انتاجها من الغاز الطبيعي بنحو 55 % إذا ما نجحت في تطوير شبكة خطوط الانابيب وزيادة عدد محطات الطاقة التي تعمل بالغاز (Elharathi, 2014). تمتلك الدولة الليبية أيضا عددًا كبيرا من الموارد الطبيعية المهمة مثل الحديد والجبس والحجر الجيري والصوديوم والكبريت والفوسفات والصخور الأسمنتية والصخور والملح وحجر البناء والمنجنيز وتعتبر مصدرا كبيرا

[1] انظر، دليل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، (2011)، الصناديق العربية للتنمية الاقتصادية، منشورات الأعمال الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، واشنطن. ص 147. متاح على: http://arabfund.org/

للطاقة الشمسية[2]. إن الموقع الجيوستراتيجي لليبيا ووفرة الموارد الطبيعية المذكورة ـ كما سنرى لاحقًا ـ كان السبب الاساسي وراء التكالب الخارجي على البلاد باعتبارها هدفا جيوبولتيكيا على مر التاريخ وجعل البلاد في معظم تاريخها عرضة لدرجات متفاوتة من السيطرة الأجنبية من دول وإمبراطوريات كثيرة من العالم. استقلت البلاد في عام 1951، ومنذ استقلالها حكم الملك إدريس السنوسي البلاد حتى الاول من سبتمبر 1969 عندما قامت مجموعة صغيرة أطلق عليها (الضباط الوحدويين الاحرار) بقيادة ضابط الجيش معمر القذافي البالغ من العمر 27 عامًا بانقلاب عسكري ضد الملك وإعلان الثورة الليبية والتي استطاع القذافي من خلالها حكم ليبيا من 1969 الي 2011 أي لأكثر من أربعة عقود(Zifcak, 2012). كما أشرنا سابقا، تقع ليبيا بين تونس ومصر والجزائر وهذا ما جعلها دائما تتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية في دول الجوار، وبالتالي دفعت الانتفاضة التونسية في نهاية 2010، والاحتجاجات في مصر بداية عام 2011 والتي أدت إلى انهيار الأنظمة السياسية في كلتا الدولتين العديد من الليبيين للإطاحة بنظام القذافي. اندلعت الاحتجاجات في البداية في شرق ليبيا في 15 فبراير 2011 وبالتحديد في مدينة بنغازي عندما تجمع الليبيون للتظاهر ضد اعتقال ناشط في حقوقي يدعي (فتحي تربل)[3] وبعد يومين اندلعت المظاهرات في العديد من المدن الأخرى وكانت مطالبهم تتمحور حول احترام حقوق الإنسان والتداول السلمي للسلطة في البلاد. سرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات الي مواجهات عسكرية مسلحة بين المحتجين والنظام والذي انتهي بتدخل الناتو تحت مضلة الأمم المتحدة تحت "عملية الحامي الموحد"[4]. بعد حوالي ثمانية أشهر من التدخل الدولي، انهار نظام القذافي بالرغم من المقاومة العنيفة التي ابداها أنصاره خاصة عندما أعلن رسميا عن مقتله في مسقط رأسه في مدينة سرت في 2011/8/20. طغت الفوضى على ليبيا بعد انهيار النظام وغرقت في حروب داخلية وجمود وانقسام سياسي واقتصادي وقضائي حتى الوقت الحاضر، كما سنري في المطلب الثالث. خلفت هذه الفوضى والنزاعات المسلحة بين أطراف الصراع حتى الآن الآلاف من الضحايا المدنيين والعسكريين ، وتأثرت الدولة اقتصاديا حيث انهار إنتاج النفط الليبي وتضررت معظم المنشآت الاقتصادية بسبب الحرب بين الجماعات المتنافسة[5]، كما انهار قطاع الكهرباء واصبح هناك انقطاع منتظم للطاقة الكهربائية علي مختلف انحاء البلاد، وتدهور النشاط التجاري محليا ودوليا، وتأثرت عائدات النفط والتي تعتبر تقريبا المصدر الوحيد للدخل في البلاد ووصلت في بعض السنوات الي نسبة 90٪ (Anderson, 2015).اضافة الي ذلك ادت الحروب المتعاقبة بين اطراف الصراع الي زيادة نسبة المهاجرين داخليا وخارجيا وتوكد مصادر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ان أكثر من 45600 لاجئ تم تسجيلهم في مفوضية اللاجئين التابعة للأمم

[2] قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، 25 أبريل 2019. صندوق النقد الدولي. متاح على https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/world-economic-outlook-databases

[3] فتحي تربل.. محام شاب أطلق فتيل شرارة الانتفاضة في ليبيا، قناة العربية, 27\2\2011, متاح علي: https://www.alarabiya.net/articles/2011%2F02%2F27%2F139488

[4] الناتو وحلف شمال الأطلسي وليبيا - عملية الحامي الموحد (2011). متاح على https://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107-

[5] "موجز تحليل الدولة ليبيا" (PDF). إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. 19 نوفمبر 2015. أرشفة. متواجد في. https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Libya/libya.pdf

المتحدة في ليبيا[6]، كما كانت هناك انعكاسات اقتصادية خطيرة علي الامن الغذائي في البلاد حيث اكد تقرير برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة أن حوالي 435 ألف شخص قد نزحوا قسراً من منازلهم أثناء القتال[7]، وبشكل متوازي أشار تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في 2019\10\22 أن الكثير من الأطفال الليبيين يعانون من أنواع مختلفة من سوء التغذية[8]. ان تحول ليبيا الي بؤرة عدم استقرار اقتصادي وسياسي وأمني لم يشكل تهديدا خطيرا على الامن القومي لليبيا ووحدتها وسلامة أراضيها فحسب بل كان له تداعيات وانعكاسات على دول الجوار المشار اليها وبالأخص دولة الجزائر خاصة في ضل انتشار السلاح والجماعات الإرهابية على الحدود بين البلدين وهذا ما سيتم تناوله لاحقا بعد تحليل الأسباب الداخلية والخارجية للازمة الليبية واستمرار النزاع العسكري والانقسام السياسي في البلاد لحوالي 15 سنة.

المطلب الاول: الاسباب الداخلية للازمة الليبية

من المسلم به في علم السياسة ان لكل ازمة سواء كانت داخلية او دولية اسباب وعوامل مبدئية كانت وراء ظهورها وتوسعها وهذا ما ينطبق على الازمة الليبية التي اندلعت كنتيجة لأسباب داخلية وخارجية. وانطلاقا من حقيقة ان معرفة الاسباب الجذرية للازمة عامل مهم في تحليلها وايجاد الحلول المناسبة لها فان هذه الدراسة ستحاول في هذا المبحث تحديد الاسباب الداخلية والخارجية للازمة الليبية. في إطار تحليل الاسباب الداخلية للازمة لا يمكن تجاهل فترة حكم القذافي باعتبارها أحد الاسباب الداخلية التي ادت الي اندلاع الازمة وتطورها وهذا ما اكده التقرير الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن "ان غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي، الذي أدار ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها، كان أحد اهم الاسباب التي ادت الي اندلاع الازمة في ليبيا" (احمد نوفل واخرون، 2017، ص6). ان سيطرة القطاع العام على إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والاعتماد على الأجهزة الأمنية والأجهزة غير الرسمية ادي الي ضعف مؤسسات الدولة المختلفة وانهيارها وانتشار الفساد في المحاكم والمصانع والاتحادات والجامعات والمستشفيات (مني ابومعزة، 2019). لم يكن غياب المشاركة السياسية وضعف المؤسسات السبب الوحيد لاندلاع الازمة الليبية في 2011 بل كان هناك أسباب اقتصادية أججت بدورها الشارع الليبي للانتفاضة علي النظام ويجادل بعض الباحثين في هذا الشأن انه وبالرغم من ان ليبيا لديها دخل كبير من عوائد النفط وغيرها من الموارد الاقتصادية الا ان معظم الليبيون عاشوا ظروفا صعبة في الداخل خاصة بعد تبني النظام للسياسة الاشتراكية التي تقوم على تأميم جميع أنواع الأنشطة الاقتصادية والذي جعل الليبيين يقفون في طوابير طويلة من اجل الحصول على أبسط مقومات الحياة اليومية (مصطفي التير، 2020 و محمد مهدي،2021). بالرغم من عائدات النفط الكبيرة والتي قدرتها منظمة اوبك بحوالي 46 مليار برميل نفط في 2009 الا انه لم يتم الاستفادة من هذه الثروة في بناء بنية تحتية

[6]"المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: عدد المهاجرين المسجلين في ليبيا بلغ 45600 منذ بداية 2019 | ليبيا أوبزرفر". www.libyaobserver.ly.

[7] "مساعدة المتضررين من الأزمة في ليبيا | برنامج الغذاء العالمي". www.wfp.org.

[8] "اليونيسف: الأطفال في مناطق النزاع لا يزالون يعانون من أشكال مختلفة من سوء التغذية| ليبيا أوبزرفر". www.libyaobserver.ly.

قوية وسليمة للدولة الليبية (عبد العظيم حافظ، 2012) ناهيك عن حالات التفاوت الكبير في توزيع الثروة بين الليبيين وارتفاع نسبة الفساد في مؤسسات الدولة حيث احتلت ليبيا المرتبة 146 من أصل 178 دولة حسب تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر في 2010[9]. بالإضافة الي ذلك، يري بعض الباحثين ان دعم نظام القذافي لمجموعات انفصالية في عدة دول[10] والتي يعتبرها القذافي حركات تحررية في حين يراها البعض مجموعات إرهابية إضافة الي سعي النظام الي امتلاك أسلحة الدمار الشامل قد ادي الي فرض عقوبات دولية كلفت ليبيا أكثر من 30 مليار دولار (عبد الحق زغدارة وفهيم رملي، 2014). ان غياب المشاركة السياسية وضعف المؤسسات واستفحال الفساد الاقتصادي لم يؤدي فقط الي تدهور الظروف الاقتصادية بل كان له أيضا اثار اجتماعية على شرائح المجتمع الليبي المختلفة خاصة أصحاب الدخل المحدود الذين يرون ان سيطرة القطاع العام ومركزية الدولة في الحياة الاقتصادية وغياب الشفافية وتفشي الرشوة في النشاطات الاقتصادية قد فتح الباب واسعا للمقربين من النظام ليزدادوا غني في حين ان شرائح المجتمع الليبي الأخرى تزداد فقرا (حادي ابراهيم،2018). من خلال ما سبق يمكننا القول ان الأسباب السياسية المتمثلة في غياب المشاركة السياسية وحظر النظام الحزبي الديمقراطي والانفراد بالسلطة وتدهور الاقتصاد وتفشي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية كانت اهم الأسباب الداخلية التي أدت الي اندلاع الازمة الليبية في 2011 ولكن وبالرغم ما أكده الباحثين أعلاه عن الأسباب الداخلية للازمة الليبية هناك فريق اخر من الباحثين الذين يؤكدون ان الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني كان أفضل بكثير مما هو عليه الان بعد سقوط نظام القذافي.

المطلب الثاني: الاسباب الخارجية للازمة الليبية

كما ناقشنا في المبحث السابق، يعتبر الموقع الجغرافي الجيوستراتيجي لليبيا والثروات الطبيعية التي تزخر بها البلاد السبب الرئيس وراء التكالب الخارجي على البلاد باعتبارها هدفا جيوبولتيكيا على مر التاريخ، حيث خضعت البلاد في معظم تاريخها لدرجات متفاوتة من السيطرة الخارجية من مناطق عديدة من العالم مثل أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا وبالتالي يمكننا القول ان التدخل الخارجي لطالما ما كان عاملا جوهريا في تشكيل تاريخ ليبيا القديم والحديث والمعاصر. فيما يتعلق بالأزمة الليبية في 2011 كان للتدخل الخارجي دور كبير في تأجيج وانفجار الازمة وهنا تجدر الإشارة الي ان نظام القذافي لم يكن علي وفاق تام مع معظم القوي الإقليمية والدولية بل كان هناك عداء وصراع وتعارض المصالح بين النظام والدول الغربية بصفة خاصة والتي دائما ما تسعي الي ضمان وصول أنظمة حكم موالية لتحقيق أهدافها الوطنية والسيطرة على المنطقة. في الواقع، كان هناك كره وعداء تراكم وتتطور على مدي عقود من الزمان بين نظام القذافي والقوي الإقليمية والدولية ويمكن ارجاع ذلك الي مجموعة أسباب سياسية واقتصادية وامنية.

فيما يتعلق بالأسباب السياسية، كان الغرب يري بان القذافي شخص براغماتي ولا يمكن باي حال من الأحوال التنبؤ بسياساته خاصة مع طموحاته في المحيط العربي والافريقي ودعمه السابق لحركات التحرر في كل قارات العالم تقريبا

[9] تقرير منظمة " الشفافة الدولية " عن الفساد في العالم العربي، 2010/10/27، متاح علي:- https://www.mc-doualiya.com/chronicles/interviews-mcd/20101027-corruption-arab-world20101027-corruption-arab-world

[10] مثل السودان، النيجر، تشاد، اليمن، لبنان، تركيا، ايرلندا الشمالية.

والذي يراه الغرب من خلال منظوره دعما للإرهاب ولعل دعم الجيش الجمهوري الأيرلندي لخير دليل في هذا الشأن (عبد الحق زغدارة، فهيم رملي، 2014). لقد تبني القذافي خلال فترة حكمه خطابا حادا في مواجهة الامبريالية الغربية وسعي في مناسبات عديدة لتوحيد الصف العربي وكذلك الموقف الافريقي الموحد ضد النفوذ الغربي وانتقاده وتحديه المستمر لقواعد وقوانين النظام الدولي ولدرجة وصلت الي تمزيقه لميثاق الأمم المتحدة في عام 2009 في خطابه الشهير في مقر الامم المتحدة في نيويورك ووصفه لمجلس الامن الدولي بمجلس الرعب الدولي (خالد وعلي، 2018). اما الأسباب الاقتصادية فتتمثل أولا في تأميم القذافي للنفط الليبي في عام 1973 وإخراج الشركات الأمريكية والانجليزية وغيرها من الدول الغربية[11] والذي كان له اثارا سلبية على المصالح الغربية وفي الوقت ذاته بناء النظام علاقات اقتصادية قوية مع دول منافسة للغرب مثل روسيا والصين الامر الذي اثار قلق الغرب وزاد من مخاوفهم الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية. والأكثر من ذلك، ان القذافي دعي الي إنشاء عملة أفريقية موحدة مدعومة بالذهب (الدينار الذهبي) تهدف لإنهاء التعامل والاعتماد على الدولار واليورو في المعاملات النفطية، وهو ما اعتبره الغرب تهديداً كبيرا غير مسبوق لهيمنته المالية (خالد حنفي، (2022). بالإضافة الي الأسباب السياسية والاقتصادية كان هناك مخاوف وهواجس امنية تحديدا من قبل الدول الغربية تجاه نظام القذافي خاصة بعد سعي النظام الي امتلاك أسلحة الدمار الشامل وامتلاكه أسلحة بيولوجية وكيميائية ودعمه لحركات التحرر في دول عديدة مثل السودان، النيجر، تشاد، اليمن، لبنان والذي اعتبره الغرب محاولات للتوسع الإقليمي. إضافة الي ذلك، اتهم الغرب النظام بتفجير ملهي (لابيل) في برلين عام 1986 وتفجير طائرة "بانام 103" فوق مدينة لوكربي بإسكتلندا عام 1988[12] وتفجير طائرة فرنسية دي سي 10 فوق النيجر في عام 1999[13]. هذه السياسة الخارجية التي انتهجها القذافي اثارت المخاوف الأمنية للدول الغربية وصنفت النظام الليبي كنظام مارق على الشرعية الدولية ويشكل خطرا حقيقيا على الامن والسلم الدولي.

ان الأسباب السياسية والاقتصادية والأمنية المذكورة أعلاه كانت الدافع وراء العداء الغربي ضد نظام القذافي ومحاولاته المتكررة الي اضعافه ومحاولة اسقاطه وتنصيب نظام موالي يخدم مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية. مثلا، فرضت الدول الغربية وعلي راسها امريكا عقوبات اقتصادية على ليبيا استمرت عشر سنوات والتي كان لها اثارا مدمرة على الاقتصادي الليبي (عبد الحق زغدارة، فهيم رملي،2014). كما دعمت الدول الغربية في السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن العشرين العديد من محاولات الانقلاب ضد النظام واستضافت ودعمت العديد من الجماعات المعارضة للنظام (Anderson, 2015) ووصل الامر الي محاولة اسقاط النظام بالقوة حيث شنت أمريكا وبريطانيا غارات استهدفت منزل القذافي في عام 1986[14]. يبدوا واضحا ان الاضطرابات السياسية التي شهدتها ليبيا في 2011 مثلت للغرب

[11] قانون رقم (66) لسنة 1973 بشأن تأميم 51% في شركات النفط العاملة في ليبيا، مجلس قيادة الثورة، متاح علي: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws

[12] لقضية لوكربي، قناة الجزيرة، 18\11\2015، متاح علي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/18

[13] شلقم: ليبيا فجرت الطائرة الفرنسية، قناة الجزيرة، 18/7/2011، متاح علي: https://www.aljazeera.net/news/2011/7/18

[14] 15 أبريل 1986.. حين دوّت الطائرات الأمريكية فوق ليبيا وقتلت 60 مدنياً وعسكرياً، مجلة الشاهد، 14\4\2015، متاح علي: - https://lywitness.com/91122/15

الفرصة التي كان يبحث عنها منذ سنوات طويلة لإسقاط نظام القذافي. هذا ما حدث بالفعل، فلقد تدخل الغرب عسكريا تحت مضلة الأمم المتحدة التي أصدرت قرار التدخل كما سنري في المطلب اللاحق بسرعة لم يشهد لها التاريخ مثيل تحت شماعة حماية المدنيين في ليبيا. ان تحقيق اهداف المصلحة الذاتية واستعمال القوة لضمان امن الطاقة كان وراء التدخل الغربي في ليبيا واسقاط النظام خاصة من فرنسا وبريطانيا وامريكا التي تعتبر ليبيا مصدرا مهما للطاقة وموقعا جغرافيا مهما لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

المطلب الثالث: الازمة الليبية من الصراع المسلح الى الانقسام السياسي

بدأت الاحتجاجات في ليبيا في 15 فبراير 2011 في مدينة بنغازي وبعد يومين فقط، انتشرت الاحتجاجات الي مناطق اخري في وسط وغرب البلاد وبالرغم ان مطالب المحتجين في البداية كانت تتمحور احترام حقوق الإنسان وإعلان دستور يضمن تحقيق النظام الديمقراطي الا ان المطالب سرعان ما تغيرت لتدعوا الي إزاحة النظام بالكامل(Zifcak, 2012) . هذا المطلب الأخير حول الاحتجاجات السلمية ضد النظام الي مواجهات مسلحة دامية مع أنصاره الامر الذي اثار اهتمام الفاعلين علي المستوي الإقليمي والدولي (Anderson, 2015). بهدف استقطاب الاهتمام الإقليمي والدولي والحصول على اعتراف سياسي وقانوني أنشأت الجماعات المعارضة هيئة حكم وسميت بالمجلس الوطني الانتقالي. في الحقيقة، نجحت المعارضة في تحقيق هذا الهدف حيث ادانت العديد من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية منذ الأسبوع الأول انتهاكات قوات النظام لحقوق الانسان في أجزاء مختلفة من البلاد ودعت الي ضرورة التدخل في ليبيا ووقف الاعمال القتالية. علي سبيل المثال، في 22 فبراير 2011 طلبت الأمم المتحدة من النظام الليبي وقف استخدام القوة العسكرية ضد المحتجين وان ذلك يصنف كجرائم ضد الإنسانية كما دعي (نافي بيلاي) مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى "الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات الليبية، وحث على إجراء تحقيق دولي مستقل في القمع العنيف للاحتجاجات في البلاد"[15]. وبشكل متوازي، أكد المستشار الخاص للرئيس السابق للأمم المتحدة (بان كي مون) أن "الهجمات الممنهجة التي يشنها نظام القذافي ضد المدنيين من قبل القوات العسكرية والمرتزقة والطائرات هي انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الدولية، ويمكن أن ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، وأنه يمتثل للالتزام بنهج مسؤولية الحماية الذي تم التوقيع عليه في2005"[16]. بصورة مماثلة لموقف الأمم المتحدة أدانت منظمة الاتحاد الأوروبي بشدة استخدام القوة العسكرية ضد المحتجين وأعلن الممثل السامي للمنظمة المذكورة (كاثرين أشتون) أن "الاتحاد الأوروبي قرر تعليق المفاوضات مع ليبيا بشأن الاتفاقية الإطارية الجارية بين الاتحاد الأوروبي وليبيا وهو مستعد لاتخاذ مزيد من التدابير"[17]، ادانت منظمات إقليمية اخري السلطات الليبية وعلي راسها جامعة الدول العربية التي قررت منع ليبيا من

[15] مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، متاح على https://newsarchive.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx

[16] بيان صحفي للأمم المتحدة، "بيان صادر عن المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع الإبادة الجماعية" (نيويورك، 22 فبراير 2011). https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/media/statements/2011/ English

[17] إعلان الممثل السامي، كاثرين أشتون، نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن الأحداث في ليبيا، مجلس الاتحاد الأوروبي، 20 فبراير 2011، متاح على، https: // www. consilium.europa.eu/uedocs/cms.pdf

حضور اجتماعات المنظمة[18]، وكذلك منظمة الدول الإسلامية[19]. المثير للانتباه في هذا الشأن، أن منظمة الاتحاد الأفريقي أيضًا وقفت ضد نظام القذافي بالرغم من كونه من اهم المؤسسين لهذه المنظمة التي ادان مجلس الأمن والسلم التابع لها في 23 فبراير 2011 وبشدة انتهاكات حقوق الإنسان في أجزاء متفرقة من البلاد في[20]. المفارقة العجيبة التي يمكن ملاحظتها من خلال المناقشة السابقة أنه كانت هناك استجابة سريعة وقوية من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية للازمة الليبية بينما كانت نفس الدول والمؤسسات مترددة وغير مهتمة بانتهاكات حقوق الإنسان في نزاعات مماثلة في دول مثل تونس والسودان وأوكرانيا ومصر وسوريا واليمن وبوروندي والصومال، هذا التفسير يبدو صحيحا خاصة بالنظر الي القرار 1970 الذي اتخذته الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاقها وفي أقل من عشرة أيام من اندلاع الأزمة الليبية والذي اكد على أنه يجب على مجلس الأمن إنهاء العنف في ليبيا فورا وتجميد اصولها، وحظر الأسلحة عنها، وحظر سفر القادة الليبيين، وإحالة الوضع في ليبيا وبسرعة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية [21]. تم تنفيذ الإجراءات المشار اليها أعلاه من قبل الدول والمنظمات المختلفة الا ان الصراع المسلح لم يتوقف واتهمت المنظمات الإقليمية والدولية نظام القذافي باستمراره في استخدام القوة العسكرية المفرطة ضد المدنيين(Matthias and Theresa, 2012) وطالبت باتخاذ إجراءات أكثر صرامة من المجتمع الدولي وبشكل عاجل. على سبيل المثال، بعد أسبوع فقط من اندلاع الاحداث دعا مجلس التعاون الخليجي الأمم المتحدة إلى اتخاذ المزيد من التدابير الضرورية لحماية الشعب الليبي واهمها إقرار منطقة حظر طيران جوي، واعتمدت جامعة الدول العربية هذه الاقتراحات رسميًا في 12 مارس 2011[22]، و اعتمد مجلس الأمن والسلم الدولي القرار1973 في 17 مارس 2011 أي بعد حوالي شهر واحد من بداية الأزمة والذي يعطي الحق بالتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة حيث أجاز مجلس الأمن استخدام "جميع التدابير الضرورية"، التي تشير صراحة الي إعطاء الاذن باستخدام القوة العسكرية ضد قوات النظام[23]، بعد يومين فقط من اصدار القرار بدأت الضربات الجوية العسكرية من قبل تحالف الدول الغربية بما في ذلك فرنسا وامريكا وبريطانيا بدعم من بعض الدول العربية مثل قطر والإمارات العربية المتحدة وفي 24 مارس 2011، تولي حلف شمال الأطلسي (الناتو) ادارة جميع العمليات

[18] علا غالا، الجامعة العربية تمنع ليبيا من الاجتماعات، بحجة جرائم القوات، بلومبرج نيوز، (22 فبراير 2011)، متاح على: https://www.bloomberg.com/news/articles/2011-02-22/arab-league-bars-libya-from-meetings-citing-forces-crimes-

[19] تدين الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشدة الاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين في ليبيا (22 فبراير 2011). متاح على https://www.oic-oci.org/

[20] بيان الاتحاد الأفريقي الصادر عن الاجتماع 261 لمجلس السلم والأمن، 23 فبراير 2011، متاح على: http://www.peaceau.org/uploads/psc-communique-on-the-situation-in-libya.pdf

[21] قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1970 (26 فبراير 2011). متاح على https://www.undocs.org/S/RES/1970%20(2011).

[22] قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري 7360 (2011/3/12). متاح على: http://responsibilitytoprotect.org/Arab%20League%20Ministerial%20level%20statement%2012%20march%202011.pdf%20-%20english(1). انظر أيضًا، واشنطن بوست، "جامعة الدول العربية تطلب من الأمم المتحدة منطقة حظر طيران فوق ليبيا" (12 مارس 2011). متاح على https://www.washingtonpost.com/world/arab-league-asks-un-for-no-fly-zone-over-libya/2011/03/12/ABoie0R_story.html.

[23] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن 1973 (2011) [بشأن الوضع في ليبيا]، 17 مارس 2011)، متاح على https://www.un.org/securitycouncil

العسكرية في ليبيا تحت "عملية الحامي الموحد"[24]. وبالرغم من تدخل الناتو وبكامل قوته العسكرية والاستخباراتية لم يستطع القضاء على المقاومة العنيفة من قبل أنصار النظام الا بعد ثمانية أشهر وبالتحديد في 20 اغسطس 2011 عندما تم الإعلان رسميا عن مقتل القذافي. بعد سقوط النظام، دخلت ليبيا مرحلة جديدة بتغير سياسي واقتصادي جديد وبداء واضحا منذ البداية ان هذا التغيير الدراماتيكي يحتاج وقفة من المجتمع الدولي لإعادة بناء نظامها السياسي والاقتصادي الجديد خاصة بعد ما يقرب من تسعة أشهر من الحرب وغياب تام للمؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية، ولكن يبدو ان الخطاء الذي حدث بعد انهيار النظام العراقي قد تكرر مرة اخري في ليبيا حيث ترك المجتمع الدولي البلاد وحدها تواجه مصيرها. في الواقع طغت الفوضى على ليبيا منذ أحداث 2011، وغرقت في حروب داخلية الي يومنا هذا، وأصبحت ليبيا دولة فاشلة وهذا ما جعل العديد من الباحثين والسياسيين والمراقبين يعتبرون التدخل الدولي السبب الرئيس وراء انهيار ليبيا واندلاع الصراع فيها ولعل افضل دليل علي صدق هذه الحجة هو بيان الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مع قناة فوكس نيوز صنداي 2016 عندما اكد بأن: "تدخل الناتو في ليبيا لم ينجح، و إن أسوأ خطأ كان عدم التخطيط لليوم التالي"، وبالفعل فنتيجة لعدم التخطيط الي مرحلة ما بعد سقوط النظام دخلت ليبيا في نفق مظلم من الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية والذي اطال امد الازمة وزادها تعقيدا كما سنري في تحليل انعكاسات وتداعيات التدخل الخارجي في مرحلة ما بعد القذافي.

كما تناولنا سابقا، تم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي في بداية الاحداث والذي استمر في تمثيل المعارضة حتى سقوط النظام حيث تم استبداله رسميا بالمؤتمر الوطني العام والذي تشكل بعد الانتخابات التي أجريت في يوليو 2012، تولت هذه المؤسسة الجديدة إدارة البلاد وكان اول قرارتها تشكيل جمعية تأسيسية لصياغة الدستور الليبي الجديد، وتم تشكيل حكومة جديدة في نوفمبر 2012 بقيادة علي زيدان. تمت الإطاحة برئيس الوزراء المذكور بعد اقل من عامين من قبل المؤتمر الوطني العام والذي ادي بدوره إلى تصعيد الصراع في البلاد، في 25 يونيو 2014 تم انتخاب مجلس النواب الليبي وتم حل المؤتمر الوطني العام، بعد ثلاثة أشهر فقط اجتمع عدد من أعضاء المؤتمر الوطني العام السابق من جانب واحد وتم انتخاب عمر الحاسي كرئيس للوزراء، وبذلك أصبحت البلاد تدار من قبل حكومتين متنافستين: الأولى التي أعلن عنها مجلس النواب في طبرق بالشرق الليبي والثانية أعلنها المؤتمر الوطني العام السابق في طرابلس بالغرب الليبي. استمر هذا الانقسام السياسي حتي 19 ديسمبر 2015، حيث نصبت الأمم المتحدة حكومة جديدة بقيادة فائز السراج اطلق عليها (حكومة الوفاق الوطني) واعتبارها نظامًا موحدًا للبلاد، لم يتم الترحيب بهذه الحكومة من قبل مجلس النواب خاصة من قبل الجنرال خليفة حفتر الذي شكل قوات مسلحة وأطلق عليها اسم "الجيش الوطني الليبي"[25]، في الحقيقة كانت هذه الحكومة ضعيفة جدا ولم تتمكن حتي من السيطرة على العاصمة طرابلس التي كانت تعاني من الاقتتال بين

[24] الناتو وحلف شمال الأطلسي وليبيا - عملية الحامي الموحد (2011). متاح على https://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_2011_11/20111108_111107-

[25] أبو زعقوق، على (8 أغسطس 2016). "مجرم الحرب الأمريكي الخاص في ليبيا". هافينغتون بوست، متاح علي: https://www.huffpost.com/entry/americas-own-war-criminal-in-libya

الميليشيات المتعددة وانتهي الامر بحجب الثقة عن حكومة الوفاق الوطني من قبل مجلس النواب في يونيو 2016 وأصبح الأخير منافسا لها لحكم ليبيا[26]. حاولت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى تشكيل حكومة موحدة بين المتنافسين، إلا أن الحرب اندلعت بينهم مرة أخرى في 2019/4/4 واستمرت لمدة عام وأربعة أشهر. في 5 فبراير 2021 تم انتخاب السيد عبد الحميد الدبيبة رئيسًا للوزراء في ليبيا بعد ما سمي بحوارات جنيف بعد حصوله على 39 صوتا[27]، وبالرغم من مساعيه في إنهاء حالة الانقسام والجمود السياسي في البلاد لم يتمكن من تحقيق الاستقرار في البلاد حيث تم سحب الثقة من حكومته من قبل مجلس النواب في 10 فبراير 2022 وتم تكليف السيد فتحي باشاغا بتشكيل حكومة مناضرة في شرق البلاد، وبالتالي عادت البلاد إلي نقطة البداية وأصبحت تدار بواسطة حكومتين متوازيتين ومتنافستين حتى يومنا هذا، الأولى برئاسة عبد الحميد الدبيبة، وتتّخذ من العاصمة طرابلس مقراً لها، والثانية مُكلفة من البرلمان وتدير المنطقة الشرقية وبعض مناطق الجنوب برئاسة أسامة حمّاد. لم يعرقل هذا الانقسام فقط عمل المفوضية العليا للانتخابات في اجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبيا بل فتح أيضا الباب على مصراعيه اما التدخلات الخارجية والتي يدعم كل منها طرفا معينا ضد الاخر وبما يتماشى مع مصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية والذي بدوره حول البلاد إلى ساحة حروب بالوكالة ومسرح للصراعات الإقليمية والدولية ليس لتسوية الازمة الليبية بل لاستغلال ثروات ومقدرات البلاد. أن حالة الانقسام السياسي والصراع المسلح بين أطراف الصراع إضافة الي التدخلات الخارجية المتنافسة لم تعيق حل الأزمة الليبية وإطالة أمدها فقط، بل كان لها انعكاسات وتداعيات على الأمن القومي الليبي والامن القومي للدول المجاورة. هذا الفراغ الأمني والعسكري جعل البلاد مفتوحة للجماعات الارهابية والمهربين الدين وجدوا في ليبيا مرتعا خصبا لتمويل وتكثيف نشاطاتها الارهابية في داخل البلاد وخارجها والذي انعكس سلبا على الأمن القومي الليبي وعلى الامن القومي لدول الجوار مثل تونس، مصر، الجزائر، تشاد، النيجر والسودان. ان هشاشة المؤسسات الامنية والعسكرية الليبية وانقسامها وتصارعها جعل الحدود الليبية مفتوحة واصبحت البلاد سوقا مفتوحا لتهريب البضائع والوقود والمخدرات والسلاح وفتح الباب امام الهجرة غير الشرعية التي تعتبر أحد اهم التهديدات على الامن القومي الليبي والأمن الإقليمي والأمن الدولي خاصة من دول المقصد في قارة أوروبا. وانطلاقا من ان الدراسة الحالية سوف تركز على تداعيات وانعكاسات الازمة الليبية على الامن القومي الجزائري كدراسة حالة فانه من الأهمية بمكان التركيز في المطالب اللاحقة على تحليل العلاقات التاريخية بين البلدين والتحديات المشتركة التي تواجههما والذي بدوره يبين لنا مكانة ليبيا في العقيدة الأمنية الجزائرية كما يفتح لنا الباب في المبحث الثاني لتحليل المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية وكيف تعاملت الجزائر مع الازمة الليبية وماذا اعدت الجزائر لمواجهة هذه التداعيات؟

[26] "الحكومة الليبية المدعومة من الأمم المتحدة تحصل على تصويت" حجب الثقة "، قناة الجزيرة، 2016\8\22، www.aljazeera.net

[27] www.aljazeera.net "بعد جولة تصويت حاسمة، فوز قائمة محمد المنفي وعبد الحميد الدبيبة بانتخابات المرحلة الانتقالية في ليبيا". 2021-02-05.

المبحث الثاني: العلاقات الليبية الجزائرية: الاهمية والخصوصية

بالرغم ان الدولة الليبية تتمتع بعلاقات استراتيجية مع كل دول المغرب العربي الا ان علاقاتها مع دولة الجزائر اكتسبت أهمية خاصة نظرا للروابط التاريخية والجغرافية والسياسية بين البلدين حيث تطورت هذه العلاقات من خلال مراحل تاريخية متعددة ابتدأ من التعامل مع الدولة العثمانية ومقاومة الاستعمار الأوروبي والكفاح من اجل تحقيق الاستقلال الي مرحلة بناء الدولة الحديثة ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية بعد تحقيق الاستقلال. هذا الترابط التاريخي الوثيق جعل كل من الدولتين تتأثر بما يحدث في الدولة الأخرى ولعل الاضطرابات الامنية التي حدثت في الجزائر في بداية التسعينات وكذلك الاحداث التي شهدتها ليبيا في 2011 لخير دليل في هذا الإطار. ومن اجل فهم عميق لخصوصية العلاقات الليبية الجزائرية سيتناول هذا المبحث بالتفصيل الترابط التاريخي والجغرافي والسياسي والاجتماعي بين البلدين والذي بدوره يوضح لنا صورة او مكانة ليبيا في العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الاول: الروابط الجغرافية والتاريخية والاستراتيجية المشتركة

تقع كل من ليبيا والجزائر في شمال قارة افريقيا ولديهما ساحل طويل علي البحر الأبيض المتوسط وهذا ما جعل الدولتين بمثابة حلقة وصل بين دول القارة الافريقية ودول القارة الاوربية على مر التاريخ وجعل للدولتين مكانة استراتيجية خاصة على الصعيد الإقليمي والدولي. يبلغ طول الحدود المشتركة بين ليبيا والجزائر على امتداد الصحراء الكبري حوالي 989 كم (سهام مقراني، 2016) وتعتبر هذه الحدود الجغرافية الطويلة منطقة استراتيجية مهمة وحساسة من الناحية الاقتصادية والأمنية ابتداء مع نقطة التقاء الحدود شمالا مع تونس الي نهاية الحدود جنوبا مع النيجر. بالإضافة الي الحدود الجغرافية المشتركة، هناك قواسم تاريخية سياسية واجتماعية شكلت حجر الأساس للعلاقات بين الشعبين الليبي والجزائري الذين لا يتشاركون فقط جغرافيا بل أيضا دينيا وثقافيا واجتماعيا من خلال وحدة الدين واللغة والعادات والتقاليد والهوية. هذا الترابط الجغرافي والديني والتاريخي والثقافي جعل امن البلدين مرتبط بشكل وثيق ويعكس بشكل دقيق نظرية او نظام الامن الإقليمي ليس فقط بين ليبيا والجزائر بل أيضا مع بقية دول المغرب العربي. في الحقيقة، تتوافق العلاقات الليبية والجزائرية الي حد كبير مع تعريف الباحثان (Steven Speige and Louis Cantari, 1970: p45) للنظام الإقليمي حيث يري الباحثان بان" النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية ولغوية وإقليمية واجتماعية وتاريخية مشتركة، تساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية". وبشكل متوازي تحدد مريم مخاوف (2022) أربع عناصر رئيسية للنظام الإقليمي وهي ضرورة الجوار الجغرافي، وجود فاعلين او أكثر، قوة التجانس الثقافي والاقتصادي والاجتماعي وهوية إقليمية وكثافة التفاعلات بين الفاعلين. علي ارض الواقع، تتوافر كل العناصر المشار اليها أعلاه وقد شكلت أساس قوي للنظام الإقليمي في المغرب العربي بشكل عام والعلاقات الثنائية بين وحدات الإقليم بشكل خاص وسيما بين ليبيا والجزائر حيث فرضت التحديات الإقليمية والدولية على الدولتين العمل والتعاون المشترك وكانت كلتا الدولتين تتأثر بما يحدث في الدولة الأخرى إيجابيا او سلبيا. بالإضافة الي علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي القديم تطورت العلاقات الليبية الجزائرية في العصر

الحديث خاصة في حقبة مقاومة الاستعمار الأوربي في القرن العشرين وتحقيق الاستقلال وخير دليل في هذا الشأن التعاون بين المجاهدين في ليبيا بقيادة عمر المختار والمجاهدين في الجزائر بقيادة آمود بن مختار والشيخ إبراهيم أق بكدة في الفترة ما بين 1916 إلى 1924 وقد قدمت ليبيا كل اشكال الدعم المادي والمعنوي والعسكري للثورة التحررية الجزائرية وفتحت أراضيها للاجئين الجزائريين والمجاهدين الذين اتخذوا ليبيا كملجأ امن من القمع الاستعماري الفرنسي حتى نالت الجزائر استقلالها في عام 1962 (سعيد, 2026). بعد تحقيق الاستقلال، تطورت وتعززت العلاقات الليبية الجزائرية وكانت سياسة الدولتين متسقة ومتحدة في إطار المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد المغرب العربي او في إطار جامعة الدول العربية ودوليا في إطار منظمة الوحدة الافريقية سابقا والاتحاد الافريقي حاليا وتوحدت سياساتهم أيضا في إطار منظمة الأمم المتحدة. هذا التوافق في المواقف السياسية والاقتصادية على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي يعكس حقيقة مفادها ان الامن الاقتصادي والسياسي والاستراتيجي لكلا البلدين مرتبط ارتباطا وثيقا وان أي تهديد إقليمي او دولي يؤثر بشكل متساوي على الدولتين وبالتالي فان ليبيا والجزائر تواجه نفس الاخطار والتحديات. هذه الحقيقة تقودنا الي ضرورة تحديد وتحليل هذه الاخطار والتحديات المشتركة التي تواجه البلدين في المطلب اللاحق خاصة بعد الاحداث التي شهدتها ليبيا منذ 2011.

المطلب الثاني: المخاطر والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة

تبينا لنا من المبحث الأول ان الاحداث التي شهدتها ليبيا في 2011 والتي أدت الي سقوط نظام القذافي قد انتجت حالة من التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار نتيجة للانقسام الداخلي بين الأطراف الليبية وزيادة حدة الصراع بينهم وكذلك التدخل الخارجي الذي زاد الطين بلة من خلال دعم أطراف معينة ضد أطراف اخري الامر الذي عقد حل الازمة الليبية واطال امدها وجعل من ليبيا دولة فاشلة بامتياز. هذا الجمود والتعقيد في الازمة الليبية ولفترة طويلة افرز العديد من التهديدات الخطيرة ليس فقط علي الدولة الليبية بل أيضا على الدول المجاورة ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التداعيات التي شكلت تهديدا خطيرا على امنها القومي واهمها ما يلي:

أولا: التحديات السياسية والأمنية

تشكل التهديدات السياسية والأمنية أحد اهم العوامل التي تؤثر في العلاقات الليبية الجزائرية ولقد تطورت هذه التحديات مع استمرار الازمة الليبية وزيادة حدة الصراع بين أطرافها التي انشغلت في حروب داخلية متعددة وبمساعدة أطراف إقليمية ودولية متعددة والذي جعل البلد تعاني من فراغا امنيا وعسكريا كبيرا. هذا الفراغ الأمني والعسكري جعل الباب مفتوحا على مصراعيه للجماعات الارهابية والمهربين الذين وجدوا في ليبيا مرتعا خصبا لتشكيل وتمويل وتكثيف نشاطاتهم الارهابية في داخل ليبيا وخارجها الامر الذي افرز تحديات خطيرة على الأمن القومي الليبي وكذلك على الامن القومي لدول الجوار مثل الجزائر، تونس، مصر، تشاد، السودان والنيجر. بشكل أكثر تحديدا، ادي انكشاف الحدود وغياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي الي تحديات سياسية وامنية خطيرة على الجزائر التي لديها حدود

برية طويلة مع ليبيا، واهم هذه التحديات هو زيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين للجزائر (كمال مهني، 2021). والاسواء من ذلك، هو تهريب الاسلحة التي نهبت من مخازن السلاح بعد سقوط نظام القذافي عبر الحدود الجزائرية وهذا ما أكدته سهام مقراني، (2016: 56) ان بعض التحقيقات اكدت ان "الجزائر أصبحت سوقا رائجة للأسلحة الخفيفة والمتوسطة القادمة من ليبيا وهو ما يشكل مصدر تهديد رئيسي للأمن القومي الجزائري". هذا الامر ادي الي تخوف الجزائر من وصول هذه الأسلحة الي المنظمات الإرهابية ويعيد نشاطها الإرهابي ولا يخفي على أحد ما حدث في الجزائر في تسعينات القرن الماضي. ان تزايد اعداد المهاجرين عبر الحدود الليبية وتهريب السلاح والخوف من وصوله الي الجماعات الإرهابية أثقل كاهل الدولة الجزائرية باعتباره يمثل تهديدا خطيرا على الامن القومي الجزائري.

ثانيا: التحديات الاقتصادية

يمثل الجانب الاقتصادي أحد اهم الابعاد الاستراتيجية في العلاقات التاريخية بين البلدين خاصة ان كل من الدولتين تمتلك موارد طبيعية كبيرة مثل النفط والغاز والعديد من المعادن بالإضافة الي الموقع الجغرافي الإستراتيجي والامكانيات البشرية. ولكن وبالرغم من هذه الإمكانيات ووجود حدود برية طويلة بين البلدين الا ان التجارة البينية بينهما محدودة جدا وقد تأثرت كثيرا بحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 31 مليون دولار في عام 2018 وارتفع في عام 2020 الي حوالي59 مليون دولار ووصل في عام 2021 الي 65 مليون دولار وقد شكلت الصادرات من الدولة الجزائرية القسم الأكبر من هذا التبادل التجاري (حمزة كحال،2021). وبالرغم من ان الأرقام المشار اليها تبين ان حجم التبادل بين البلدين يشهد تطورا ملحوظا الا انه لا يصل الا الحد الأدنى من التطلعات الاقتصادية وتبقي هذه الأرقام ضعيفة ولا تعكس الإمكانيات الاقتصادية والجغرافية والجيوسياسية بين البلدين خاصة إذا ما تم مقارنتها مع دول اخري ليست مجاورة لليبيا. علي سبيل المثال، وصل التبادل التجاري بين ليبيا وتركيا عام 2010 إلى 10 مليار دولار (الرنتيسي، 2019) في حين بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات التركية في ليبيا 100 مليار دولار (الشيخ، 2020). في عام 2019 عادت تركيا وبقوة في تنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية في ليبيا والتي بلغت حوالي 2.4 مليار دولار في عام 2020[28] واكد معهد الإحصاء التركي بان حجم الصادرات التركية إلى ليبيا في تطور وارتفاع مستمر حيث ارتفع حجم الصادرات التركية إلى ليبيا من 99.56 مليون دولار في أغسطس 2020 إلى 143.99 مليون دولار في سبتمبر من نفس العام أي أن هذه الزيادة الكبيرة في الصادرات التركية الي ليبيا حدثت خلال شهر واحد[29]. في عام 2024، ارتفع حجم الصادرات التركية إلى ليبيا بشكل كبير ليصل إلى أكثر من 5 مليار دولار وفقا لما صرح به رئيس مجلس الأعمال التركي - الليبي، مرتضى قرنفل، والذي توقع ان يرتفع حجم التجارة المتبادلة في المستقبل القريب إلى 15 مليار دولار[30]. هذا الأرقام الفلكية تعكس لنا ضعف وتواضع حجم التبادل التجاري بين ليبيا والجزائر الذين تربطهما روابط جغرافية وتاريخية

[28] حول المصالح الاقتصادية التركية في ليبيا انظر، حامد الزروق (2021). محددات وقضايا العلاقات الليبية التركية، مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، متاح على https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

[29] معهد الإحصاء التركي (TURKSTAT)، متاح علي: https://www.tuik.gov.tr/Home/Index

[30] رئيس مجلس الأعمال التركي – الليبي يتوقع ارتفاع حجم التجارة بين البلدين إلى 15 مليار دولار، بوابة الوسط, 2025/5/16, متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/407261

واقتصادية قوية ويرجع العديد من الباحثين هذا الضعف الي تردي الأوضاع الأمنية على حدود البلدين. بالإضافة الي تأثر حجم التجارة البينية بين ليبيا والجزائر نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا واستمرار الازمة الليبية وضعف الرقابة على الحدود تأثرت الجزائر اقتصاديا من خلال صرف أموال طائلة على محاولة ضبط الحدود (أوشريف، 2016). من خلال ما سبق يمكننا القول ان تفعيل وتطوير العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والجزائر يتوقف على قدرة البلدين في مواجهة التحديات الأمنية على الحدود وبنية تحتية ومؤسساتية قوية تمكن من بناء شراكة اقتصادية فعالة تحقق المصالح المشتركة للبلدين وتعزز الاستقرار والتنمية والامن.

ثالثا: التحديات الاجتماعية

ان الانعكاسات والتداعيات الناتجة عن الازمة الليبية علي دولة الجزائر لم تكن فقط سياسية وامنية واقتصادية فقط بل كان لها أيضا اثارا اجتماعية حيث ادي الفراغ الأمني على الحدود الي زيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين وكذلك النازحين من ليبيا حيث وصل عددهم إلى ما يقرب من 3.5 مليون لاجئ (جمال تراكة، ونسيمة عموري،2017). هذا العدد الكبير شكل خطرا كبيرا علي الحياة الاجتماعية في الجزائر من ناحيتين رئيسيتين، تتعلق الاولي بالتحدي الذي تواجهه الجزائر من خلال التوسع في الانفاق لتامين الغذاء والمسكن والعمل لهؤلاء المهاجرين وهو ما يؤثر سلبا علي حياة ورفاهية المجتمع الجزائري ومن ناحية ثانية هناك مخاوف من تفش الامراض وانتقال الأوبئة وانتشار المخدرات والفكر الجهادي بين الجماعات المتشددة وكل هذه القضايا تهدد الامن المجتمعي الجزائري وبالتالي فان عملية ضبط الحدود مع ليبيا وكذلك التسوية السياسية للازمة الليبية بات امرا غاية في الأهمية لصناع القرار في الدولة الجزائرية.

المطلب الثالث: ليبيا في العقيدة الامنية الجزائرية

بالرغم ان العقيدة الأمنية للدولة تعتبر من المصطلحات والمفاهيم الحديثة في ادبيات العلوم السياسية والأمنية والاستراتيجية الا انها اكتسبت أهمية خاصة بعد تطور الدول وخاصة في القرن العشرين، حيث يعتبرها الساسة والباحثين بمثابة الدليل او خارطة الطريق التي من خلالها يتم صنع وتوجيه وتنفيذ السياسة الأمنية للدولة بأبعادها الداخلية والخارجية وبالتالي أصبحت العقيدة الأمنية للدولة بمثابة المرجعية التي تمثل المبادئ المنظمة التي تحدد للقادة والسياسيين السياسات والاستراتيجيات والمصالح الجيوسياسية لدولهم لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية التي تهدد الامن القومي. من خلال هذا المنظور يتبين لنا بان هناك علاقة قوية بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، ومن هنا فان دراسة العقيدة الأمنية الجزائرية يمكن ان توضح لنا ليس فقط مدي ارتباطها بمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي سيتم تناولها لاحقا بل أيضا بتوضيح وتقييم موقف الجزائر من الازمة الليبية وهل التزمت السياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع ليبيا بالثوابت والمبادئ الحاكمة لعقيدتها الأمنية. بناء على ذلك، يتطلب الامر أولا تحديد مرتكزات ومحددات العقيدة الأمنية الجزائرية التي تنطلق منها الدولة في التعامل مع الاخطار والتهديدات على الصعيد الإقليمي او الدولي او في دور الجزائر في تحقيق السلم والامن الدوليين. وتجدر الإشارة ان العقيدة الأمنية للجزائر لم تتشكل باعتبارها

حدثا عرضيا بل تعكس تاريخ الدولة النضالي وايديولوجيتها والظروف التي نشأت فيها وكذلك الاخطار والتهديدات الأمنية الإقليمية والدولية التي تواجهها وهذا في الواقع ما يمكن ملاحظته في تحليل العقيدة الأمنية الجزائرية التي تشكلت وتبلورت منذ حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي وتأثرت بحركات التحرر العالمية المختلفة ومبدأ سيادة الدول وكذلك توتر العلاقات مع دول الجوار وخاصة المغرب (بن عنتر، 2022). العديد من الباحثين مثل (لخضاري، 2015: سهام، 2016: إلياس، 2022) يتفقون بان العقيدة الأمنية الجزائرية تقوم على ثلاث محددات رئيسية وهي أولا احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤنها الداخلية وثانيا عدم التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية للدول وثالثا عدم استخدام القوة العسكرية في تسوية النزاعات وهذا ينطبق ايضا علي الجيش الجزائري الذي لا يمكن ان يتدخل عسكريا خارج حدود الدولة الا في حالة الدفاع عن النفس. بالإضافة الي هذه المحددات للعقيدة الأمنية الجزائرية والتي سوف تصنف في المبحث الثالث من هذه الدراسة كمعايير لتقييم دور الجزائر في مواجهة تداعيات وانعكاسات الازمة الليبية على امنها القومي، فان الدولة الجزائرية حاولت من خلال هذه العقيدة الأمنية ان يكون قرارها السياسي داخليا وخارجيا مستقل بعيدا عن أي ضغوط او تبعية سياسية او اقتصادية وبالتالي يمكننا القول ان الجزائر نجحت في فرض مكانتها الإقليمية والدولية باعتبارها نموذجا قوميا يقوم على شخصية وطنية مستقلة. وفي سبيل إرساء هذه الشخصية الوطنية المستقلة رفضت الجزائر إقامة قواعد عسكرية اجنبية على أراضيها ولعل أهمها رفضها لطلب روسيا الاتحادية في عام 2013 الحصول على تسهيلات عسكرية في قواعد بحرية جزائرية مقابل مزايا اقتصادية وعسكرية[31] وبررت الجزائر رفضها الطلب الروسي بانه يتعارض من ناحية مع مبدأ سيادة الدولة ومن ناحية اخري مع مبدأ حسن الجوار وأنها لا يمكن ان تشكل أي تهديد للدول المجاورة في حوض المتوسط (بن عنتر، 2022). بالتوازي مع رفض الطلب الروسي، لم توافق الجزائر على طلب الولايات المتحدة الامريكية في عام 2014 بإنشاء قاعدة عسكرية في جنوب الجزائر مبررة رفضها بنفس الأسباب التي وجهت للطرف الروسي[32]. يبدو من هذا الرفض لطلبات الدول العظمي ان الجزائر تسعي إلى الحفاظ على الاستقلالية الكاملة لقرارها الاستراتيجي وعدم الانخراط في الاصطفاف الدولي أو صراعات النفوذ بين القوي الكبرى، سواء المعسكر الشرقي بقيادة روسيا من جهة أو المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة وحلف الناتو من جهة أخرى. في الحقيقة، ان هذه الشخصية الوطنية الجزائرية المستقلة المتحررة من التبعية الخارجية والنابعة من العقيدة الأمنية الجزائرية ساعدت الجزائر في فرض شخصيتها إقليميا ودوليا باعتبارها دولة محايدة وغير منحازة لاي طرف وزاد من أهميتها كدولة فاعلة من خلال وساطتها في تسوية العديد من النزاعات سواء في القارة الافريقية او خارجها. وبالرغم من اعتبار الجزائر دولة قوية ولها ثقلها إقليميا ودوليا فأنها كانت ولازالت عرضة للعديد من الانتقادات حول ضعف دورها في ليبيا منذ سقوط النظام السابق وفي مواجهة التداعيات والانعكاسات الناتجة عن الازمة الليبية والتي تمثل تهديدا خطيرا على الامن القومي الجزائري. هذا الموقف يقودنا الي تحليل هذا الدور وماهي المبادئ التي تستند عليها السياسة الخارجية

[31] الجزائر رفضت طلبا روسيا بالحصول على امتيازات في قواعد بحرية، القدس العربي, 16\4\2013, متاح علي: https://www.alquds.co.uk/

[32] الجزائر ترفض إقامة قاعدة أميركية على أراضيها، الجزية نت, 12\5\2014, متاح علي: https://www.aljazeera.net/news/2014/5/12/

الجزائرية في تعاملها مع الازمة الليبية وكيف شكلت هذه الازمة خطرا على مقومات الامن القومي الجزائري وماهي التحديات والمعوقات التي عرقلة جهود الجزائر في تسوية الازمة الليبية.

المبحث الثالث: الدور الجزائري في تسوية الازمة الليبية

تبين لنا من الفصل السابق ان العلاقات الليبية الجزائرية ترتبط ارتباطا وثيقا جغرافيا وتاريخيا وسياسيا وامنيا وان استمرار الازمة الليبية دون حل ولفترة طويلة كان له تداعيات وانعكاسات على العلاقات الليبية الجزائرية بصفة عامة وعلى الامن القومي الجزائري بصفة خاصة. وبالتالي تسعي الدراسة في هذا المبحث الي محاولة تحليل وتفسير وتقييم الدور الجزائري في تسوية الازمة الليبية ومواجهة المخاطر والتهديدات الناجمة عنه ولكن وقبل تحليل هذ الدور يجب دراسة المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية وابعاد الامن القومي الجزائري وهل كان هناك توافق بينها وبين دور الجزائر في تسوية الازمة الليبية؟

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

في دراسة مبادئ السياسة الخارجية، تجدر الإشارة الي ان هناك عدد من المبادئ المشتركة بين معظم دول العالم وكذلك المنظمات الدولية مثل احترام السيادة السياسية للدولة وسلامة الأراضي و حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء كما ورد رفي معاهدة (وستفاليا،24 أكتوبر 1648) التي تعتبر أساس النظام الدولي الحديث والمعاصر[33]، فلقد تم التأكيد علي هذه المبادي في دساتير الدول مثل الدستور الليبي والدستور الجزائري والدستور الأمريكي والدستور الصيني وكذلك في مواثيق المنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الاتحاد الافريقي والاتحاد الأوربي والاتحاد الاسيوي ومنظمة الدول الامريكية [34]. وباعتبار الجزائر أحد الدول الفاعلة على الساحة الدولية فقت تبنت مثلها في ذلك مثل الدول الأخرى المبادئ المشار اليها في التعامل مع وحدات المجتمع الدولي ولكن هل طبقت هذه المبادئ في تعاملها مع الازمة الليبية لأنه في عديد من الحالات نجد ان بعض الدول وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية تتصرف دون احترام المبادئ التي تم تضمينها في الدستور او الميثاق مثل الغزو

[33] تشكل المعاهدة المذكورة حجر الاساس للنظام القانوني الدولي الحديث والمعاصر للدول ذات السيادة باعتبارها الاتفاقية التي أرست المساواة بين جميع الدول واستقلالها، انظر معاهدة ويستفاليا، متاح علي: http://avalon.law.yale.edu/17th_century/westphal.asp. لم يتم تبني هذا النظام في قارة أوروبا فقط ولكن أيضًا في أجزاء أخرى من العالم منذ القرن السابع عشر حتى الان.

[34] في الواقع، أشارت المقارنة بين جميع مواثيق المنظمات الدولية المشار اليها أعلاه إلى أنها أكدت جميعها على مبادئ مثل احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. انظر على سبيل المثال، ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الثاني، المواد 3.4.5.6 في: http://www.un.org/en/documents/charter/chapter8.shtml;
أنظر أيضا ميثاق عصبة الأمم متاح علي: http://avalon.law.yale.edu/20th_century/leagcov.asp
انظر أيضا ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، المواد 28-29، متاح علي:
http://www.au.int/en/sites/default/files/OAU_Charter_1963_0.pdf;
انظر أيضا ميثاق منظمة الدول الامريكية، المواد 2-3، متاح علي: http://www.oas.org/dil/treaties_a-41_Charter_of_the_organization_of_american_States.htm;
http://www.oas.org/dil/treaties_a-41_Ch
انظر أيضا ميثاق الاتحاد الاسيوي، المواد 1-2، متاح علي: http://www.asean.org/archive/publications/ASEAN-Charter.pdf.

الأنجلو-امريكي للعراق وتدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في يوغسلافيا سابقا دون اذن من الأمم المتحدة وكذلك الحرب الأخيرة مع إيران واحيانا تعلن أمريكا الحرب بدون موافقة الكونغرس الامريكي (بثينة فراس،2026).

يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول أحد اهم المبادئ التي نصت عليها مواثيق المنظمات الإقليمية والدولية ودساتير الدول وقد تبنت الدولة الجزائرية هذا المبدأ في الفصل الأول المادة 28 من الدستوري الجزائري والتي نصت صراحة على ان "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلقات الودية بين الدول، على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الامم المتحدة وأهدافه"[35]. في الحقيقة، يعكس سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تطبيق المبدأ المشار اليه على ارض الواقع حيث نلاحظ من خلال تحليل الموقف الجزائري منذ بداية الازمة في ليبيا انه يستند على مبادئ ثابتة قائمة على رفض التدخل الأجنبي بجميع أشكاله (السياسي والعسكري والاقتصادي)، وحفظ سيادة ليبيا ووحدة اراضيها، ودعم الحل السياسي السلمي للازمة وهذا ما أكد عليه المسئولين الجزائريين في القمم الثنائية والإقليمية والدولية منذ اندلاع الازمة بان التدخل الخارجي هو سبب الازمة وتعقيد حلها سلميا. على سبيل المثال أكد وزير الخارجية الجزائري أحمد عطاف، أن الأزمة الليبية أساسا ما كانت لتكون لولا التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، وما كانت لتدوم لأكثر من عشر سنوات لولا التدخلات الخارجية التي أسهمت في تغذية الانقسام بين الاشقاء الليبيين واطالة امد الازمة[36]. تجدر الإشارة الي ان السياسة الخارجية الجزائرية وحرصها لم يقتصر على عدم التدخل في شئون ليبيا بل تبنت هذا المبدأ في تعاملها مع عدة دول افريقية. بالإضافة الي مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول تضمن الدستور الجزائري مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في المادة 27 من الفصل الأول حيث أشار صراحة ان "الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري". وقد عملت الجزائر بهذا المبدأ خاصة في القارة الافريقية من خلال تقديمها دعماً لوجستياً وعسكريا وتدريبياً، وماليا لحركات التحرر في إفريقيا، مثل حركة التحرير في أنغولا، والسينغال، وموزمبيق، وزيمبابوي، وجنوب إفريقيا ضد نظام الفصل العنصري وكذلك في قارة اسيا من خلال دعم فلسطين ولبنان والعراق (صرياك أمينة، بن النوى شراز،2022).

ان تحليل سلوك السياسة الخارجية الجزائرية يبين لنا انها تستند أيضا على مبدأ عدم استخدام القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية وعلى ان تحل النزاعات بالطرق السلمية مثل الوساطة والتوفيق والتحكيم[37] وهذا ما اكدت عليه الجزائر من خلال دعمها للحوار في ليبيا وتسوية النزاع داخليا وبالوسائل السلمية وتقدمت في هذ الشأن بعدة مبادرات كما سنري لاحقا لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وتسوية الخلافات بطريقة سلمية فعلي سبيل المثال استضافت الجزائر القادة والنشطاء السياسيين في 3 يونيو 2015 في العاصمة الجزائرية وبحضور الممثل الخاص للأمين

[35] انظر دستور دولة الجزائر، متاح علي: https://www.globalhealthrights.org/wp-content/uploads/2015/03/Algeria-Constitution-2008-Arabic.pdf

[36] الجزائر: التدخلات الخارجية في ليبيا غذّت الانقسام الداخلي، مجلة الشرق الأوسط، 22\11\2023، متاح علي: https://aawsat.com

[37] انظر دستور دولة الجزائر، الفصل الأول، المادة 26، متاح علي: https://www.globalhealthrights.org/wp-content/uploads/2015/03/Algeria-Constitution-2008-Arabic.pdf

العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا برناردينو ليون من اجل إيجاد سبل لإنهاء الأزمة السياسية والنزاع العسكري في البلاد[38]. ان المتتبع للسياسة الخارجية الجزائرية يلاحظ ان الجزائر دائما ما تصر وتعرب عن استعدادها لتقديم كافة اشكال الدعم والوساطة لتسوية الأزمات الإقليمية بالطرق السلمية، بناءً على روابط الأخوة وحسن الجوار ودون السعي لتحقيق مصالح خاصة وتدعوا الي ضرورة تبني حوار بناء بين الدول العربية والافريقية وخاصة دول الجوار في إطار احترام سيادة الدول[39].

المطلب الثاني: مقومات الأمن القومي الجزائري و أبعاده

ان ظاهرة الامن القومي لا تعتبر ظاهرة حديثة فهي تعود الي العصور القديمة الا ان تطور هذه الظاهرة في الفكر السياسي قد بدأ في القرن السابع عشر وبالتحديد بعد معاهدة وستفاليا وأصبحت أكبر أهمية بعد الحربين العالميتين والحرب الباردة وانتشار ظاهرة العولمة وانتقل الفلاسفة والمفكرين في تحليل وتفسير ظاهرة الامن القومي في إطار الدراسات السياسية (عطا زهرة، 1991). حددت هذه الدراسات مفاهيم محددة للأمن وتوصلت من خلال مقاربات نظرية متعددة الي صياغة اطر مؤسساتية لمفهوم الامن القومي والي أي مدي يرتبط هذا المفهوم بمصطلحات اخري وطبيعة العلاقة بينهم مثل التدخل الخارجي، النزاع، الاحتواء، السيادة، توازن القوي، الردع، تسوية الصراعات بالطرق السلمية والتعايش السلمي وماهي طبيعة العلاقة بينهما. بمراجعة الادبيات السياسية نجد ان مفهوم الامن القومي يشير عند العديد من الباحثين الي "المحافظة على كيان واستقرار الدولة او الامة وحمايتها من اي اعتداء خارجي" (أحمد، 1977: ص 11). أي انه يتمحور حول "قدرة الدولة او الامة في التحكم في الظروف المحلية والاخطار الخارجية التي تهدد امنها واستقلالها" (تركماني، 2004: ص 48). وفقا لهذا المنظور، فان الامن القومي لا يقتصر فقط على المخاطر والتحديات الخارجية بل يتضمن ايضا المخاطر والصعوبات الداخلية في الدولة مثل تحقيق الاستقرار السياسي المتمثل في التداول السلمي للسلطة اضافة الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في بناء اقتصاد قوي وتنمية مستدامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي المتمثل في الانسجام بين الاطياف والعرقيات المتعددة في المجتمع واخيرا بناء قوة عسكرية قوية قادرة على ردع اي تهديد سواء كان داخليا او خارجيا. من خلال ما سبق، يمكننا تحديد خمس ابعاد أساسية للأمن القومي الجزائري وهي كالاتي:

أولا: البعد السياسي للأمن القومي الجزائري

تبين لنا من خلال ما سبق ان المفهوم المثالي للأمن القومي يعني القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وبالتالي فان البعد السياسي للأمن القومي يهدف الي تحقيق وظيفتين أساسيتين، الاولي داخلية تسعي الي حماية الكيان السياسي للدولة وخاصة فيما يتعلق بشرعية الدستور وحرية وإرادة الشعب وتحقيق استقلال القرار السياسي للدولة والوظيفة

[38] القادة والنشطاء السياسيون الليبيون يجتمعون في الجزائر، 3 حزيران/يونيو 2015، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، متاح علي: https://unsmil.unmissions.org/ar2015

[39] الجزائر تؤكد رفضها التام لجميع أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مجلة القدس العربي، 11\9\2023, متاح علي: https://www.alquds.co.uk

الثانية خارجية وتتمحور حول حماية كيان الدولة وتوفير المتطلبات الاساسية والحفاظ على سيادته وسلامة ووحدة أراضيه من أي تدخل خارجي. وبتحليل البعد السياسي للأمن القومي الجزائري نجد انه يرتكز على سياسة داخلية وسياسة خارجية، تتعلق الاولي باحترام الدستور والتداول السلمي للسلطة وتحقيق رضاء المواطنين الجزائريين والذي يؤدي الي تماسك الجبهة الداخلية وتحقيق السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية وهذا بدوره يعزز الامن القومي الجزائري في حين تتعلق السياسية الخارجية بمدي فاعلية الدبلوماسية وتوظيف الموارد البشرية والاقتصادية في تحقيق مصالح الدولة ولعب دور كبير إقليميا ودوليا. وبالرجوع الي تداعيات وانعكاسات الازمة الليبية التي تم تناولها في المبحث الأول نجد ان البعد السياسي للأمن القومي الجزائري تحت تهديد خطير، فمن الناحية الداخلية، ادي انكشاف الحدود وتهريب الأسلحة والمهاجرين غير الشرعيين الي تهديد الامن الداخلي والتماسك والتجانس الاجتماعي في الدولة ومن الناحية الخارجية فان التدخلات الخارجية في الازمة الليبية وإقامة قواعد عسكرية لدول مؤثرة علي الساحة الدولية مثل تركيا وروسيا شكل هاجسا امنيا وسياسيا كبيرا للدولة الجزائرية التي وصلت مخاوفها الي حد التخوف من الدول العظمي واطماعها في موارد الدولة الجزائرية وتفكيك وحدتها وقوتها العسكرية.

ثانيا: البعد الاقتصادي للأمن القومي الجزائري

يتمحور البعد الاقتصادي للأمن القومي بشكل عام في خلق المناخ المناسب لتحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من خلال توفير احتياجات ومتطلبات الشعب الأساسية وحماية الاقتصاد المحلي من أي تهديدات داخلية كانت أو خارجية وبالتالي فان أن الأمن القومي له علاقة وثيقة مع التنمية الاقتصادية ويشكلان عنصران اساسيان في بناء كيان الدولة. ويمكننا ان نلاحظ هذا الترابط الوثيق بين الامن القومي والتنمية الاقتصادية في دراسة وزير الدفاع الأمريكي السابق ورئيس البنك الدولي في كتابه "جوهرة الامن" والذي أكد ان التنمية هي الامن وانه لا يمكن باي حال من الاحول لاي دولة في العالم ان تحقق الامن والاستقرار بدون التنمية (روبرت, 1970). وتجدر الإشارة ان الشراكة الاقتصادية خاصة مع دول الجوار أصبحت في ضل الظروف الاقتصادية الراهنة أحد اهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد المحلي وبالتالي فان التنمية الاقتصادية في الجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا مع التنمية الاقتصادية في ليبيا التي تمر بحالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والذي له تداعيات وانعكاسات خطيرة ليس فقط على تأثر مستوي وحجم التجارة البينية بين البلدين بل تأثرت الجزائر اقتصاديا أيضا من خلال صرف أموال طائلة على محاولة ضبط الحدود (أوشريف، 2016).

ثالثا: البعد الاجتماعي للأمن القومي الجزائري

هناك علاقة مباشرة بين الامن القومي وافراد المجتمع وذلك من خلال شعور واحساس الفرد بالطمأنينة في ضل وجود امن قومي قوي إما بسبب غياب التهديدات التي قد تشكل خطر على وجوده أو كنتيجة لامتلاك القوة على مواجهة تلك التهديدات في حال ظهورها (احمد، 1977، ص: 11). وبالتالي فان البعد الاجتماعي للأمن القومي يتجسد في تحقيق الامن والاستقرار الداخلي وذلك من خلال ضمان حقوق وحريات الأفراد متطلباتهم واحتياجاتهم الرئيسية بما في ذلك المسكن

والغذاء والعمل والخدمات الصحية والعدالة الاجتماعية بين مختلف شرائح المجتمع. ان تحقيق كل هذه الشروط يزيد بدوره من تقوية شعور الافراد بالانتماء بالوطن والولاء له وان خدمة الوطن وحمايته هي مسئولية مقدسة لكل مواطن ومواطنة وهو ما يعتبر أحد اهم الشروط لتحقيق الامن القومي. ولكن هذا التماسك الاجتماعي قد يكون عرضة لانعكاسات وتداعيات خطيرة تهدد الامن القومي مثل التعرض لموجات الهجرة غير القانونية وتهريب السلاح عبر الحدود وانتقال الإرهابيين وهذا ما تتعرض له الدولة الجزائرية منذ انهيار الامن والاستقرار في ليبيا الامر الذي جعل البعد المجتمعي للأمن القومي الجزائري يواجه اخطار وتهديدات كبيرة.

رابعا: البعد العسكري للأمن القومي الجزائري

يعتبر البعد العسكري من اهم ابعاد الامن القومي ويرتبط ارتباطا وثيقا بالأبعاد سالفة الذكر لأنه يتأثر بشكل مباشر باي خلل او ضعف فيها وكل ما كانت قوية كل ما زادت القوة العسكرية للبلاد حيث تعتبر الأخيرة بمثابة الأداة التقليدية لحماية كيان الدولة من التحديات الداخلية والخارجية. وبناء على ذلك فان بناء المنظومة الأمنية الجزائرية من جيش قوي متطور وأجهزة امن داخلي وخارجي وجهاز الشرطة وان يكون ولاء المنتسبين لهذه الأجهزة للوطن ويمارسون عملهم وفقا لمبادئ ومهام واضحة ومحددة وبدون أي تبعية لاي تيارات سياسية او قوي حزبية سواء على المستوي الداخلي او الخارجي امر في غاية الاهمية. ان الفشل في تحقيق الشروط السابقة لا يمكن باي حال من الأحوال أي دولة ان تنجح في بناء منظومة امنية عسكرية قوية مما يجعلها عرضة للانهيار والتفتت والانقسام بسبب التحديات الداخلية او عرضة للاحتلال والسيطرة على مواردها من خلال التدخلات الخارجية (Rupp, 1998).

المطلب الثالث: الجهود الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية والتحديات التي تواجهها

تبين لنا ان استمرار تعقد الازمة الليبية وصعوبة حلها منذ انهيار النظام في 2011 وتعدد التدخلات الإقليمية والدولية التي تغذي وتدعم أطراف الصراع كان له تداعيات وانعكاسات خطيرة على الامن القومي الجزائري ولعل أهمها انكشاف الحدود الشرقية لدولة الجزائر وزيادة اعداد المهاجرين غير الشرعيين وتهريب السلاح وتنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية وانتشار الجريمة المنظمة. هذه التهديدات تقودنا الي محاولة الإجابة على أحد اهم تساؤلات هذه الدراسة وهو ماذا فعلت الدولة الجزائرية للحد من اثار الازمة الليبية على امنها القومي وماهي الصعوبات التي تواجهها في هذا الشأن؟ في الحقيقة، دفعت التهديدات الخطيرة على الامن القومي الجزائري الي انخراط الجزائر في ايجاد حل للازمة الليبية وذلك من خلال العديد من المبادرات سواء على المستوي الداخلي أو على المستوي الإقليمي والدولي ولكن تجدر الإشارة وقبل مناقشة المبادرات الجزائرية لحل الازمة الليبية توضيح موقف الجزائر من الاحداث في ليبيا منذ اندلاع الازمة في 2011 وهل كان هناك تداعيات وانعكاسات على موقفها بعد سقوط النظام أم لا؟ لقد عارضت الجزائر وبقوة التدخل الخارجي في الازمة الليبية (أحمد الزروق, عبد الكريم ادبيش, 2017)، وهذا يتوافق في الواقع مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تم مناقشتها سابقا مثل مبدا عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول واحترام السيادة وحل النزاعات بالطرق السلمية ويبدو ان احترام الجزائر لهذه المبادئ جعل موقفها الرسمي الحكومي وكذلك الشعبي مساندا لنظام

القذافي وضد خصومه (جلال خشيب، 2012، ص 4). في الواقع، كان موقف الجزائر الداعم للقذافي سببا في توتر العلاقات الليبية الجزائرية خاصة بعد نجاح المعارضة بمساعدة حلف شمال الأطلسي في اسقاط النظام وكذلك بعد استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي في أراضيها والتكفل بحمايتهم[40] ويبدو ان هذا الواقع الجديد الذي كان ضد رغبة الحكومة الجزائرية بقيادة ابوتفليقة بصفة عامة ورغبة معظم الشعب الجزائري بصفة خاصة قد ادي الي نفور او ابتعاد الجزائر عن الانخراط في ليبيا والتزمت السياسة الخارجية الجزائرية الصمت حيال القضية الليبية ولمدة ليست بالقصيرة. هذا التحليل تؤكده الباحثة صورية زواشي والتي تري ان الجزائر "اتخذت موقفا رماديا بعد نجاح ثورة 17 فبراير ولم تلتقط الجزائر اللقطة التاريخية الحاسمة ولم تحسن قراءة مألات الوضع في ليبيا بل انتظرت طويلا حتى أدركت متأخرا بان امنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي" (زواشي، 2016، ص:283).

ان تداعيات وانعكاسات الازمة الليبية الخطيرة على الامن القومي الجزائري أجبرت الجزائر عن الخروج عن صمتها إزاء الازمة وبدأت تنخرط في مبادرات عديدة من اجل تسوية الازمة الليبية وتجدر الإشارة الي ان جميع المبادرات الجزائرية لحل الأزمة الليبية تتركز على مبدأ " الحل الليبي - الليبي "برعاية أممية، مع رفض التدخل الأجنبي (أحمد الزروق، عبد الكريم ادبيش، 2017). ترتكز المقاربة على دعم مسار التسوية السلمية، تقريب وجهات النظر بين الفرقاء، والدفع نحو إجراء انتخابات وطنية شاملة وتحقيق مصالحة وطنية جامعة بعيدا عن أي تدخل عسكري أجنبي. بناء على هذه الثوابت في السياسة الخارجية الجزائرية كثفت الجزائر من مبادراتها التي تسعي من خلالها الي إيجاد تسوية سلمية للازمة الليبية ومحاولة منع الحرب الاهلية في ليبيا وتحولها الي دولة فاشلة. في سبيل تحقيق ذلك، نظمت الجزائر اجتماعات اقليمية مع قادة عسكريين من دول الجوار في 6 يناير 2015 لمناقشة تداعيات وانعكاسات التدخل العسكري في ليبيا، حتى لو كان تدخلا محدودا كما تطلب فرنسا (أميرة عبد الحليم، 2015). علي الصعيد الامني الداخلي، أغلقت الجزائر حدودها البرية مع ليبيا وزادت عدد قواتها الأمنية والعسكرية لمراقبة الحدود ومنع أي تعاون بين المنظمات الإرهابية بين البلدين (سليم بوسكين ،ص 222) ، اما علي الصعيد السياسي فقد سعت الجزائر عن طريق السيد احمد ميزاب رئيس اللجنة الجزائرية للأمن والمصالحة الي جمع كل القوي السياسية في ليبيا ومحاولة بناء حوار سلمي بناء وقد استعان ببعض الدول الصديقة لأقناع جميع الاطراف بالموافقة علي بنود المبادرة الجزائرية[41] والتي لاقت "ترحيبا ودعما دوليا من الأعضاء الدائمين في مجلس الامن ودول اخري مثل قطر وتركيا" (جلال خشيب، 2012، ص 5). علي ارض الواقع، نجحت الجزائر من خلال جهودها السياسية في تنظيم اجتماعات بين ممثلين من الأحزاب السياسية الليبية وممثلين من المجتمع المدني الليبي إضافة الي بعض القادة السياسيين والعسكريين ومن اهم هذه الاجتماعات لقاء الفرقاء الليبيين بتاريخ 10\11 مارس 2015 في مدينة الجزائر والذي شارك ممثلون دوليون وعلي راسهم رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

[40] أسرار رحلة هروب عائلة القذافي من سرت إلى الجزائر عبر دروب الصحراء، قناة العربية، 20\9\2011، متاح علي: https://www.alarabiya.net/articles/2011%2F09%2F02%2F165142

[41] حول المبادرة الجزائرية لحل الازمة الليبية، انظر: "خريطة طريق" جزائرية لتسوية الأزمة الليبية، سكاي نيوز العربية, 13\10\2014, متاح علي: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/694597-

(برناردينوليون) وممثلة الشئون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي (فديريكا موغبريني) وخرج الاجتماع ببيان مشترك تم التأكيد فيه علي ضرورة حماية وحدة ليبيا والالتزام بالإعلان الدستوري لمبادئ ثورة 17 فبراير وبناء دولة القانون والمؤسسات واحترام التداول السلمي للسلطة[42]. تم عقد اجتماع اخر في شهر يونيو من نفس السنة وأيضا بحضور رئيس البعثة الأممية للدعم في ليبيا لمناقشة ومتابعة ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع السابق والتأكيد مجددا على ضرورة منع التدخل الخارجي في الشئون الليبية[43]. لقد شهدت سنة 2014 و2015 توافد الوفود الليبية الي الجزائر ولعل أهمها زيارة رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح الي الجزائر وكذلك رئيس الحكومة الليبية فايز السراج، من ناحية تعكس هذه الزيارات الجهود التي تبذلها الجزائر لتسوية النزاع في ليبيا وتعكس من ناحية اخري الثقة والرغبة والرضاء من قبل أطراف النزاع الليبي في التدخل الجزائري وذلك لاعتبارات تاريخية وثقافية واقتصادية وسياسية. لم تقتصر الجهود الجزائرية علي الداخل الليبي لتسوية النزاع من خلال جمع اطراف الصراع وطرح المبادرات السياسية للتسوية بل امتدت هذه الجهود للتنسيق علي المستوي الإقليمي والدولي، ففي 5 مايو 2015 دعت الجزائر وزراء الخارجية لدول الجوار الليبي للاجتماع علي هامش الاجتماعات الوزارية لمنظمة عدم الانحياز في الجزائر من اجل التشاور ووضح حد الي تجدد الصراع بين الأطراف الليبية ووقف الحرب حول مطار طرابلس[44] وشاركت الجزائر في الاجتماع الثاني في غينيا في 30\6\2014 علي هامش القمة الافريقية من اجل وضح حلول مناسبة للازمة الليبية وتفادي تقسيم البلاد[45]. شاركت الجزائر أيضا في الاجتماع الثالث لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في 13\7\2014 بمدينة الحمامات بتونس وتم دعوة ممثلين من منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الافريقي واكد البيان الختامي للاجتماع علي على أن الحل السياسي الشامل يظل السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية وعلى ضرورة احترام سيادة ليبيا ووحدتها الترابية[46]. كما شاركت الجزائر في الاجتماع الخامس لدول الجوار الليبي واللجنة الافريقية في 8\11\2016 بمدينة اديس ابابا بأثيوبيا والذي تم فيه متابعة ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات السابقة ومحاولة تذليل العقبات الداخلية والخارجية التي تعيق مسار التسوية السلمية للازمة الليبية[47]، واكد وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية السيد عبد القادر مساهل ان الجزائر علي ثقة تامة بان الليبيين قادرون علي تجاوز خلافاتهم وبناء ليبيا من جديد كما اكد علي ضرورة الافراج عن الأموال الليبية المجمدة لإعادة اعمار الدولة الليبية[48]. كما شارك الوزير الجزائري المشار اليه في تنسيق اجتماع اخر في مدينة تونس في 20\2\2017 مع وزيري خارجية تونس ومصر وتم التوصل من خلال هذا

---

[42] حول هذا الاجتماع، انظر، إعلان الجزائر" يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت، قناة الجزيرة، متاح علي: https://www.aljazeera.net/news/2015/3/12/

[43] جولة ثالثة لحوار الأحزاب الليبية في الجزائر، قناة العربية، متاح علي: https://www.alarabiya.net/north-africa/libya/2015/06/03 -

[44] وزراء خارجية دول الجوار في بيان مشترك: الحل السياسي الشامل السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية، بوابة الوسط. 2\5\2015، متاح علي: https://alwasat.ly/news/international/18201

[45] اجتماع تشاوري لدول جوار ليبيا على هامش قمة أفريقيا، بوابة الوسط، 25\6\2014, متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/22598

[46] اجتماع دول الجوار الليبي بالحمامات لوضع مشروع خارطة طريق لدعم ليبيا سياسيا وأمنيا، وكالة ليبيا للأنباء، 13\7\2014، متاح علي: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=56204

[47] اللجنة الأفريقية الخاصة بليبيا تجتمع في أديس أبابا الثلاثاء، بوابة الوسط، 28\11\2016، متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/115724

[48] " مساهل": الاتفاق السياسي أساس حل الأزمة الليبية، عين ليبيا, 6\1\2017, متاح علي:https://www.eanlibya.com

الاجتماع الي صياغة "اعلان تونس" والذي أكد على ضرورة استبعاد التدخل العسكري في الازمة الليبية ومنع التدخلات الخارجية وعدم استبعاد أي طرف من الأطراف الليبية في عملية الحوار[49]. توالت اجتماعات دول الجوار الليبي والتي غالبا ما كانت تقودها الجزائر وكان اخرها الاجتماع الوزاري بين الجزائر ومصر وتونس الذي عقد في القاهرة بتاريخ 21\5\2026 واكد الوزراء الثلاثة على " أهمية تبني مقاربة شاملة لا تقتصر على الشق الأمني أو السياسي فحسب، بل تمتد لتشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة جذور الأزمة، مؤكدين أن الحل السياسي الشامل يظل السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية، وفق بيان نشرته وزارة الخارجية المصرية". واختتم الوزراء المشار إليهم على "مواصلة عقد اجتماعات آلية لدول الجوار الثلاثية بشكل دوري لتعزيز التنسيق والتشاور بشأن التطورات في ليبيا، مع الاتفاق على عقد الاجتماع القادم في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في موعد يجري تحديده عبر القنوات الدبلوماسية"[50].

من خلال ما سبق يمكننا ان نستنتج انه وبالرغم ان السياسة الخارجية الجزائرية قد التزمت الصمت والحياد اثناء وبعد انهيار النظام السابق في ليبيا بوقت ليس بالقصير الا انها عادت الي الساحة وبقوة خاصة بعد ان أصبحت الضحية الاولي لتداعيات وانعكاسات الازمة الليبية التي باتت تشكل تهديدا خطيرا على الامن القومي الجزائري. يمكن أيضا ملاحظة ان الجزائر تصر في اجندتها لحل الازمة الليبية علي منع أي تدخل عسكري وعلي ضرورة التسوية السلمية للنزاع وذلك من خلال اشراك جميع اطراف الازمة دون اقصاء وهذا يعكس اولا ان سلوك الجزائر يقوم وفقا للعقيدة الأمنية الجزائرية من ناحية ولمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تمت مناقشتها من ناحية اخري ويعكس ايضا الروابط القوية بين ليبيا والجزائر والذي جعل الأخيرة تحاول من خلال محاولة حل الازمة الليبية ضرورة الحفاظ علي وحدة الدولة الليبية وسيادتها ومواردها الاقتصادية وحمايتها من أطماع الدول الأخرى التي تحاول ان تعمق الصراع وتطيل امده لتحقيق مصالحها الخاصة. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو لماذا لم تنجح الجهود الجزائرية الكبيرة على المستوي الليبي والإقليمي والدولي في وضع حد للازمة الليبية الي يومنا هذا، في الواقع هناك جملة من التحديات التي اعاقت ومازالت تعيق الدور الجزائري في الازمة الليبية. أولا، المنافسة القوية من دول إقليمية لها نفوذ ومصالح استراتيجية قوية في ليبيا مثل قطر وتركيا والامارات ومصر والسعودية والتي لم يقتصر موقفها الي دعم أحد الأطراف ضد الاخر بل تدخلت أحيانا في الحرب بين أطراف الازمة. علي سبيل المثال، لم يقتصر الدعم المصري علي المستلزمات العسكرية فقط بل وصل الامر الي شن غارات جوية ضد خصوم حفتر في الغرب الليبي كما أرسلت "قوات خاصة من مشاة البحرية والمستشارين والخبراء العسكريين خاصة في مجال الطيران" (سمير، 2015: ص:3) كما دعمت السعودية والامارات التدخل المصري ماديا ومعنويا وعسكريا ووصل الأمر إلى "المشاركة الفعلية في الحرب على الغرب الليبي حيث قصفت طائرات حربية تابعة للأمارات ما يسمي بقوات فجر ليبيا في عام 2014" (ياسين، 2024: ص:1). علي الجانب الاخر، دعمت تركيا قوات غرب

[49] اجتماع تونس الثلاثي يصدر إعلانا لدعم التسوية بليبيا، قناة الجزيرة، 20\2\2017, متاح علي: https://www.aljazeera.net/news/2017/2/20/

[50] وزراء خارجية دول الجوار في بيان مشترك: الحل السياسي الشامل السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية، بوابة الوسط، 22\5\2026, متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/510017

ليبيا من خلال إرسال الخبراء العسكريين والطائرات المسيرة ومنظومات الدفاع الجوي، والأسواء من ذلك، أنها جندت الآلف المقاتلين السوريين وجلبتهم جوا وتم توزيعهم على محاور القتال في ضواحي طرابلس[51] ووصل الامر الي تدخلها عسكريا على الأراضي الليبية مما أدي في نهاية المطاف إلى تغيير موازين القوي بين أطراف الصراع. ثانيا، بالإضافة الي الدول سالفة الذكر تدخلت قوي دولية اخري في دعم طرف ضد اخر بشكل مباشر او غير مباشر مثل "إيطاليا، فرنسا، روسيا، بريطانيا والولايات المتحد الامريكية" (رضاء, 2020: ص 19) ونتيجة لتضارب وتعارض المصالح بين القوي الاقليمية والدولية المذكورة تحولت ليبيا الي ساحة للصراع والحرب وعززت حالة الانقسام بين الأطراف المحلية للصراع ووقفت عائقا امام الدور الجزائري لتسوية الازمة والقضاء على التداعيات والانعكاسات الخطيرة التي تهدد امنها القومي. ثالثا، تواجه الجهود الجزائرية لحل الازمة عوائق على المستوي الداخلي الليبي، فهي ليست على وفاق تام مع جميع أطراف الازمة حيث يتهمها الجنرال خليفة حفتر القائد العام للقوات الليبية في الشرق الليبي بانها منحازة الي الجماعات المسلحة في الغرب الليبي والذي توجد به جماعات إسلامية لا تتوافق في الغالب مع الرؤية الجزائرية لحل الازمة وليس للجزائر أي نفوذ او سيطرة على هذه الجماعات. في ضل هذه الظروف والمعطيات الداخلية للازمة الليبية وكذلك التدخلات الإقليمية والدولية فيها أصبح من الصعوبة بمكان على الجزائر ان تضع حدا للازمة في ليبيا من ناحية وللتداعيات والانعكاسات الناتجة عن هذه الازمة على امنها القومي من ناحية اخري الا في ضل تنسيق محلي واقليمي ودولي تتوافق فيه أطراف الصراع الليبية وكذلك القوي الإقليمية والدولية والذي ستحاول هذه الدراسة عرضه في الخاتمة والتوصيات.

الخاتمة

توصلت الدراسة الي جملة من النتائج من خلال مناقشة وتحليل الازمة الليبية وأثرها على الامن القومي الجزائري واهمها ان الازمة لم تندلع فجأة بل كانت نتاج لأسباب عديدة داخلية وخارجية وقد افرزت حالة عدم الاستقرار في ليبيا تداعيات وانعكاسات خطيرة على الامن القومي لدول الجوار بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة. تبين لنا أيضا ان العلاقات الليبية الجزائرية ذات جذور عميقة وقائمة على اعتبارات جغرافية وتاريخية وثقافية ودينية واستراتيجية بحيث تتأثر كل دولة بما يحدث في الدولة الأخرى وهذا ما أكدته الدراسة من خلال عرض وتحليل التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجه البلدين. هذه التهديدات فرضت على الجزائر ضرورة الإسراع في إعادة ترتيب وتطوير إجراءاتها الأمنية مع الحدود المشتركة مع ليبيا وفي نفس الوقت تنظيم المبادرات المتتالية لحل الازمة الليبية عن طريق حوار شامل لا يقصي فيه أي طرف مع التأكيد على رفض أي تدخل أجنبي والحفاظ على وحدة التراب الليبي وهذا يعكس لنا حقيقة مفادها ان سلوك الجزائر يقوم وفقا للعقيدة الأمنية الجزائرية ولمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية من ناحية والروابط التاريخية والجغرافية والسياسية القوية بين ليبيا والجزائر من ناحية اخري والذي جعل الأخيرة تحاول من خلال محاولة حل الازمة الليبية ضرورة الحفاظ علي وحدة الدولة الليبية وسيادتها ومواردها الاقتصادية وحمايتها من أطماع الدول الأخرى التي تحاول ان تعمق الصراع وتطيل امده لتحقيق مصالحها الخاصة.

[51] تركيا أرسلت نحو 17 ألف مرتزق إلى ليبيا، قناة العربية، متاح علي: https://www.alarabiya.net/north Africa /2020/08/01.-

تبين لنا أيضا انه وبالرغم ان الجزائر لم تدخر جهدا في سبيل تسوية الازمة الليبية الا انها واجهت عراقيل وتحديات عديدة أهمها التدخلات الإقليمية والدولية المتعددة وتضارب مصالحها والذي ادي الي تعقيد الازمة واطالة امدها بالإضافة ان القيادة العسكرية في الشرق الليبي تعتبر ان الجزائر منحازة الي حكومة الغرب الليبي، وبالرغم من هذه التحديات تري الدراسة بان الاستراتيجية الجزائرية تبقي الخيار الأفضل لتسوية الازمة الليبية بشرط وجود تنسيق وتوافق بين القوي المحلية والقوي الإقليمية والدولية.

التوصيات

من خلال النتائج التي تمت مناقشتها في الخاتمة يمكننا أن نسوق التوصيات الآتية:

1- يرتبط الأمن القومي بقدرة الدولة على تامين كيانها من التهديدات والأخطار الداخلية والخارجية، وبالتالي فانه يجب على الباحثين والأكاديميين والإعلاميين الجزائريين والليبيين عدم التوقف عن إجراء البحوث العلمية والتقارير الميدانية على تداعيات وانعكاسات الازمة في ليبيا على الامن القومي الليبي والأمن القومي الجزائري.

2- التأكيد على التسوية السلمية للازمة الليبية ورفض التدخلات الخارجية التي تسعي الي تعقيد حل الازمة لتحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية.

3- علي الدولة الجزائرية الضغط وبقوة على النخب الحاكمة في ليبيا لتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا وخاصة المؤسسة العسكرية وأجهزة الامن والشرطة ووضع استراتيجية قوية لمواجهة التداعيات والانعكاسات الناجمة عن الازمة الليبية سواء كانت داخلية او خارجية.

4- علي الجزائر مواصلة مساعيها الدبلوماسية مع الفرقاء الليبيين بالتوازي مع التنسيق مع الفاعلين الإقليميين والدوليين لتسوية الازمة الليبية.

5- تعزيز وتطوير التعاون الثنائي بين ليبيا والجزائر في جميع المجالات خاصة في مكافحة التهريب بكافة اشكاله ومكافحة الهجرة غير الشرعية ووضع استراتيجية مشتركة لمراقبة الحدود.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية

1- أحمد الزروق، عبد الكريم ادبيش، (2017). إشكالية التدخل الدولي في ليبيا: تداعيات وتضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلية 2011-2016، مجلة مدارات سياسية، 2588 – 1825، 82-113.

2- احمد رسلان، مفهوم الامن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, 1977, ص11.

3- احمد نوفل، عاطف الجولاني، عبد الحميد الكيالي، جواد الحمد، (2017). الأزمة الليبية إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، رقم18 ، العدد13، الأردن.

4- إلياس قسايسية (2022). العقيدة الأمنية للدولة بين حتميات الجغرافيا ومتطلبات الديمغرافيا وإكراهات النظام الدولي، جامعة البليدة، الجزائر.

5- أميرة محمد عبد الحليم، (2015) "تدخل الجزائر في الازمة اللبية: تفادي التورط العسكري"، مجلة الاهرام، متاح علي: https://gate.ahram.org.eg/daily/NewsPrint/353903.aspx

6- أوشريف يسري (2016). تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

7- بثينة فراس (2026). من ليبيا إلى إيران، 11 حربا شنها رؤساء أمريكيون دون موافقة الكونغرس، مركز الجزيرة للدراسات، متاح علي، https://www.aljazeera.net/politics/2026/4/16

8- التير، مصطفي، (2013) أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، المهمة العصية. لبنان – عمان مركز الكتاب الأكاديمي.

9- جلال خشيب، (2012). "الجزائر في مهيب التحولات الدولية والإقليمية"، الحوار المتهدن، مجلد 34، العدد 3903- . نوفمبر، ص 1-16.

10- جمال تراكة، ونسيمة عموري، (2017)." التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري", مجلة مقون الصادرة عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة بالجزائر، المجلد الثامن، العدد الرابع، ص623.

11- حادي، ابراهيم (2018) الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري. مجلة الحوار المتوسطي. جامعة الجزائر.

12- حمزة كحال (2021) الجزائر تحوّل بوصلتها إلى السوق الليبية، مجلة العربي الجديد، متاح علي: https://www.alaraby.co.uk/economy

13- خالد احمد وعلي محمد (2018)، دور منظمة الأمم المتحدة في مواجهة الجرائم ضد الإنسانية في ليبيا بعد التدخل العسكري في 2011,مجلة السياسة والقانون، جامعة غريان.

14- خالد حنفي، (2022). "القذافي والثورة الليبية: خيارات السقوط والصمود"، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، متاح على الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/10.htm

15- رحموني، عبد الرحيم (2019). الأمن الجزائري والقضاء الإقليمي. الطبعة الأولي. الأردن – عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

16- رضاء كشان، (2020). التدخل الأجنبي في الشؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي.

17- روبرت ماكنمارا، (1970). جوهر الأمن، (ترجمة يونس شاهين) القاهرة: الهيئة المصرية العامة

18- زينب محمد ياسين (2024). التدخلات الخارجية في ليبيا: دور الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً، جامعة كربلاء، متاح على https://uokerbala.edu.iq/archives/34848

19- سعيد مقدم (2026) العلاقات الجزائرية الليبية...الجذور وآفاق التعاون، مجلة الشروق، متاح على الرابط التالي:https://www.echoroukonline.com

20- سهام مقراني، (2016). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

21- صرياك أمينة، بن النوي شراز، (2022). الدعم الجزائري لحركات التحرر في افريقيا 1962-1979م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، المركز الجامعي سي الحواس بريكة، الجزائر.

22- عبد الحق زغدارة، فهيم رملي (2014). " ثورة شباب ليبيا " 17 فيفري 2011: دراسة في أسبابها، حيثياتها ومستقبلها، المجلة الجزائرية الدولية، العدد السادس (6) , 129- 146.

23- عبد العظيم جبر حافظ، (2012). التطورات السياسية في ليبيا إثر ثورة 11 /شدباط/ 2011، رؤية سياسية تحليلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد 38، 103-122.

24- عبد الكريم، محمد (2019) ليبيا ما بعد القذافي، أزمة القوي الإسلامية وخيارات العنف. مصر – القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

25- عبد النور بن عنتر، (2022). سياسة الجزائر الأمنية: تحولات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميا والحراك داخليا، دراسات عربية، العدد 55، المجلد 10، 19-43.

26- عطا زهرة، (1991). في الامن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

27- كمال مهني (2021). الازمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، كلية الحقوق سعيد حمدين جامعة الجزائر، الجزائر، 24-34.

28- لخضاري، منصور (2015) السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات – الميادين – التحديات الطبعة الاولي، لبنان –بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

29- محمد مهدي، (2021). قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

30- مريم مخلوف، (2022). النظام الإقليمي في العلاقات الدولية. الموسوعة السياسية. متاح على الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/

31- مصطفي التير، (2020). ليبيا من الثورة إلى اللادولة، مركز دراسات الوحدة العربية، متاح على الرابط التالي: https://caus.org.lb

32- مني بومعزة، (2019). الصراع المسلح في ليبيا: الأسباب ومسارات التسوية، مجلة التواصل في الاقتصاد وإدارة القانون، المجلد 25 عدد 4, 120-143.

33- وجدي بقبق، (2024). الهجرة غير الشّرعية أسبابها وأثارها على الأمن القومي الليبي، مجلة الأصالة، العدد التاسع، المجلد الثاني، ص 378.

ثانيا: كتب باللغة الإنجليزية

1- Anderson, J. (2015). "Letter from Libya. The Unravelling". The New Yorker.

2- Elharathi, M. M. (2014). Humanitarian intervention: morals versus realism, the use of force in the defense of human rights in Libya. world affairs: the journal of international issues.

3- Matthias, D. and Theresa, R. (2012), 'Libya and the Future of the Responsibility to Protect –African and European Perspectives', Peace Research Institute Frankfurt.

4- Steven Speige and Louis Cantari, (1970). The international politics of regions: a comparative approach, Englewood Cliffs: Prentice-Hall.

5- Zifcak, S. (2012). 'The Responsibility to Protect after Libya and Syria' 13 Melbourne, Journal of International Law.

6- - Rupp, E. R. (1998). 'The Western Powers and the Balkan War: Clashing Security Interests and Institutional Paralysis', *South-eastern Political Review*, 26:3, 611-633.